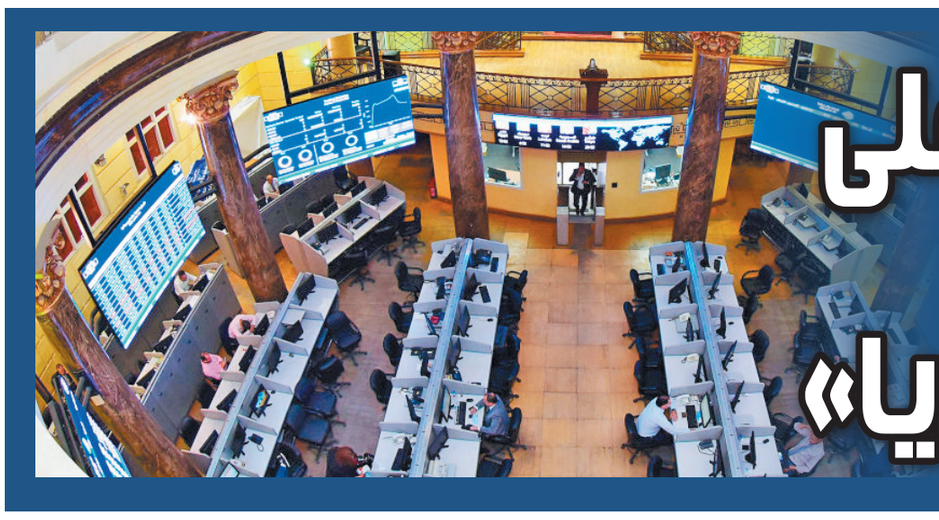

«البورصجية» تواصل حملتها على مافيا «توصيات السوشيال ميديا»

تطبيع اقتصادى بين مصر وتركيا

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

البورصجية

www.alborsagia.news

http://www.alborsagia.com

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣١٤
الأحد
١٨ فبراير ٢٠٢٤
٨ شعبان ١٤٤٥
الثمن ٣ جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

تحالفات استثمارية دولية لمواجهة «الأزمة الدولارية»

كيف تحقق مصر 6.5 مليار دولار من الطروحات خلال 2024؟

3 مؤسسات عالمية تحدد سيناريو إدارة سعر الصرف بمصر

د. وليد عباس لـ«البورصجية»:

«الإسكان» تبنى شراكات جديدة مع القطاع الخاص

الحكومى «هايص» والخاص «لايص» مع الحد الأدنى للأجور

شمس «مصر الرقمية» تسطع فى «القمة العالمية للحكومات»

الدولة تسير على طريق الجمهورية الجديدة بـ«السيارات الخضراء»

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد

التنفيذ
طه حسين

الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

رغم مطالبة صندوق النقد بالانتظار لتحسن الأوضاع..

كيف تحقق مصر 6.5 مليار دولار من الطروحات خلال 2024؟

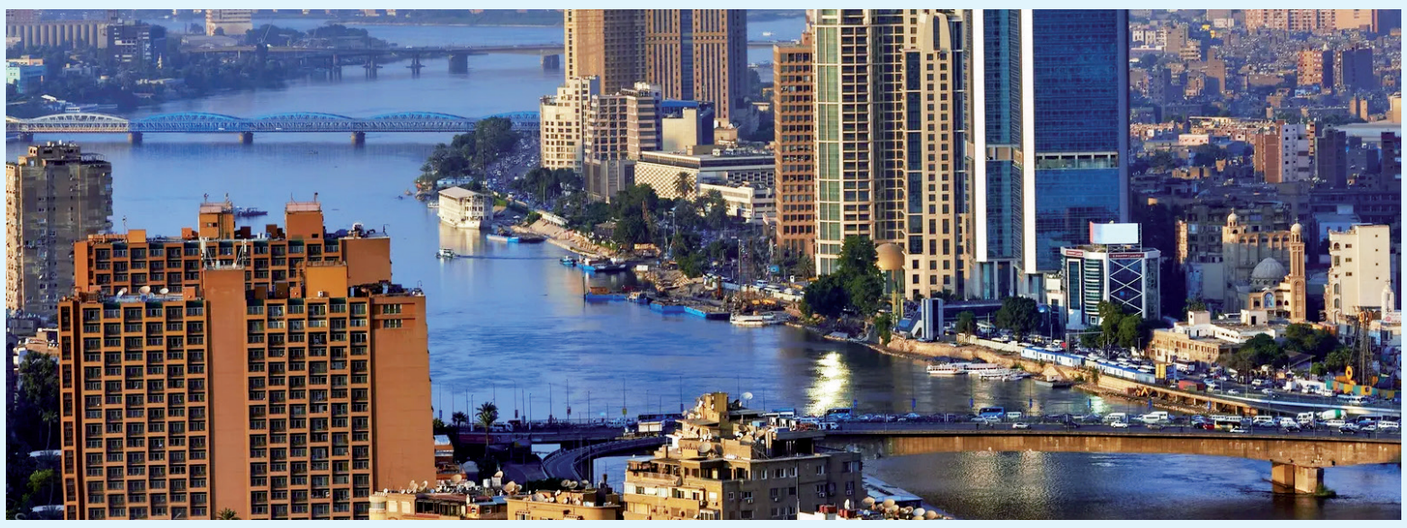

كتب – عبد الفتاح فتحي:

رفعت الدولة مستهدفاتها من برنامج الطروحات الحكومية بنهاية العام الجارى (٢٠٢٤)، إذ تستهدف عوائد تصل إلى ٦,٥ مليار دولار بنهاية العام، ما سيعزز قدرتها على تلبية الاحتياجات التمويلية، وفقا لتصريحات أدلى بها وزير المالية محمد معيط، خلال مشاركته فى المنتدى الثامن للمالية العامة فى الدول العربية بدبي، الثلاثاء الماضي.

وكان معيط نفسه قال فى تصريحات سابقة على هامش المنتدى المالى الآسيوى فى هونغ كونغ، نهاية الشهر الماضي، إن الشركات المملوكة للدولة، والمقرر طرحها ضمن برنامج الطروحات الحكومية فى البورصة أو لمستثمرين استراتيجيين، قد يصل عددها إلى ٤٠ شركة فى عدة قطاعات تشمل المصارف والتأمين والاتصالات، معربا عن أمل الحكومة أن يكون لديها فى العام ٢٠٢٤ برنامج فى حدود ٥ مليارات دولار.

وقبل أيام فى دبي، رفع وزير المالية الرقم المستهدف بواقع مليار ونصف المليار دولار، ليزيد من ٥ مليارات إلى ٦,٥ مليار دولار، لافتا إلى أن برنامج الطروحات يسهم فى جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية، بهدف تعظيم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادي، ورفع مشاركته بالاستثمارات العامة إلى ٦٥ بالمئة خلال الأعوام المقبلة.

وكشف وكيل وزارة الكهرباء، على عبد الفتاح، عن بدء إجراءات طرح محطة بنى سويف «سيمينز» للبيع، خلال الاجتماع البرلمانى الذى يناقش الحساب الختامى لديوان عام وزارة الكهرباء للسنه المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

وأنشأت الحكومة المصرية محطة بنى سويف «سيمينز» عام ٢٠١٨ بتكلفة مليارين و٥٠٠ ألف يورو، ويبلغ إجمالى القدرة الكهربائية للمحطة نحو ٤٨٠٠ ميجاوت.

من جهته، طلب صندوق النقد من مصر التريث فى تنفيذ برنامج الطروحات فى الوقت الحالى لحين تحسن الأوضاع.

وقالت كريستالينا جورجيفا، مديرة الصندوق فى تصريحات يوم الأحد إن «الأوضاع فى غزة ضغطت على مصر، وعلى برنامج الطروحات الحكومية، ونحن نريد أن تبيع مصر فى الوقت المناسب، ولا نرغب أن تتسرع الحكومة فى بيع حصص بشركات حكومية فى ظل الظروف الحالية».

وكان مجلس الوزراء قد أعلن العام الماضي، عن السير فى إجراءات طرح ٣٢ شركة مملوكة للدولة على مدار عام كامل، لمستثمرين استراتيجيين، أو لاكتتاب العام فى البورصة المصرية، أو كليهما، لتوفير النقد الأجنبي، وذلك فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، التى تبحث عن فتح آفاق للاستثمارات الأجنبية، إلا أن البرنامج واجه عقبات، بسبب طلب المستثمرين «تحرير سعر الصرف» أولا.

وفى البداية أعلنت الحكومة أنها تستهدف جمع حوالى مليارين ونصف مليار دولار فى أول ٦ أشهر من برنامج الطروحات أى حتى نهاية يونيو، إلا أنّ وزير المالية، صرح قبلها بشهر (فى مايو) أن الهدف هو جمع مليارى دولار فقط فى نهاية يوليو.

وبعدها أعلن رئيس الوزراء فى مؤتمر صحفى تحقيق عقود مع القطاع الخاص بإجمالى ١,٩ مليار دولار، مؤكدا أن صافى ما سيؤول للحكومة من هذه العقود بالدولار هو ١,٦٥ مليار دولار والمتبقى بالجنيه، إذ إن جزءا من صفقات شركات برنامج الطروحات، من القطاع الخاص.

ومن الخطوات التى اتخذتها الحكومة لتنفيذ البرنامج، إنشاء وحدة الطروحات الحكومية بمجلس الوزراء، التى تتولى متابعة هذا البرنامج والتأكد من استدامته، إلى جانب التوقيع مع مؤسسة التمويل الدولية كمستشار لبرنامج الطروحات؛ بهدف الحصول على الدعم والمشورة الفنية لبرنامج الطروحات الحكومية، والمساعدة فى هيكلة وإعداد الشركات المستهدف طرحها للقطاع الخاص، وتحسين حوكمة الشركات، بما يعزز التدفقات الرأسمالية، ويدعم رؤية الدولة لتحقيق التعافى الاقتصاد، وفق بيان صادر عن مجلس الوزراء.

وأكد رئيس الوزراء أن ملف الطروحات يعدُ فى الأساس إطاراً لتحقيق الاستفادة من أصول للدولة، لم تكن تُدار بالصورة المطلوبة، ولا تحقق العوائد المرجوة، وبالتالى فإنه من خلال الشراكة مع القطاع الخاص سيتم رفع قيمة هذه الأصول والأهم تحقيق عائد منها، مع بقاء الدولة شريكاً فيها، موضحا أن هناك ٤ قطاعات أولوية ضمن برنامج الطروحات هى المطارات والاتصالات والبنوك والتأمين.

وأضاف أن الدولة ستتمكن من خلال الجزء النقدى الذى ستحصل عليه، من سد الفجوة الدولارية فى ظل الأزمة الراهنة، كما أن العوائد التى ستتحقق من هذه الأصول بعد رفع كفاءتها ستزيد بصورة كبيرة وتتضاعف، وسيكون لذلك عوائد إيجابية للدولة على المدى الطويل برغم نسبة مساهمتها فى تلك الأصول، وهو ما ينعكس على المواطن المصري.

٢٢٠ مليار جنيه تكلفة مراحل تحويل جميع المركبات..

الدولة تسير على طريق الجمهورية الجديدة بـ«السيارات الخضراء»

تقرير: ياسمين عبد الفتاح

تهدف الدولة المصرية لتنمية وتوطين صناعة السيارات خاصة الصديقة للبيئة، وترجمت ذلك بإطلاق برنامج «إحلال المركبات القديمة» للعمل بالغاز الطبيعى بصفته برنامجًا قوميًا يحقق مكاسب وعوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية سواء للدولة أو المواطن، ودعم الصناعة الوطنية فى ظل خطة الدولة المصرية لتحقيق التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وتوجهت الدولة إلى مبادرة «إحلال» لاستخدام الغاز الطبيعى كوقود بديل للسيارات للحد من تلوث الهواء وانعكاسات الكربون الضارة؛ وذلك من خلال تخفيض دعم الوقود وتحديث السيارات القديمة التى يستهلك الكثير من لترات الوقود أثناء العمل مع سيارات أخرى تستهلك لترات أقل؛ مما يحقق طفرة فى استبدال الوقود المحلى (الغاز الطبيعى) بدلا من الوقود المستورد (البنزين)، وعلى غرار هذه المبادرة تم تأسيس شركتين تابعتين لوزارة البترول (غازتك – كارجاس)، لتمويل السيارات بالغاز الطبيعي.

لذا توجهت «البورصجية» بعمل تقرير مفصل على المبادرة، وما توصلت إليه من فائدة تعم على مستخدميها خاصة، وعلى الدولة أجمع.

يقول حمدى عبد العزيز المتحدث الرسمى بمكتب وزير البترول: إن الوزارة تقوم بجهود كبيرة لدعم هذا المشروع وتشجيع المواطنين للعمل بالغاز الطبيعى خاصة بعد اكتشاف حقل «ظهر»، وتطوير إنتاجه لتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغاز الطبيعى، ومن هنا وجدت الوزارة أن الغاز الطبيعى أمامه فرصة للتوسع والانتشار فى مصر عن طريق استخدامه فى السيارات.

وتحدث «عبد العزيز» عن فائدة الغاز الطبيعى المضغوط، الذى يعد أهم أنواع الوقود البديلة وأكثرها كفاءة، موضحًا أن مميزاته متنوعة من الناحية البيئية، ومن ثم يؤثر بالإيجاب على الصحة العامة والمنشآت، مشيرًا إلى أن تحويل السيارات إلى غاز طبيعى يحمى بنسبة ٣٢٪ من انبعاثات ضارة تنتج من حرق البنزين.

وأكد أن الغاز الطبيعى أوفر من البنزين بنسبة أكثر من ٥٠٪ من تكلفة التموين للسيارة الواحدة، موضحًا أن المواطن يستطيع توفير ٨٢٥ جنيهًا شهريًا عند متوسط استهلاك يومى ١٥ لتر من بنزين (٨٠)، وتوفير ١٢٠٠ جنيه شهريًا فى حالة استخدام بنزين (٩٢)، بالإضافة إلى العائد الكبير على الدولة فى خفض فاتورة استيراد المواد البترولية، حيث أن مصر تستورد ٤٠٪ من إجمالى استهلاك المنتجات النفطية لسد فجوة الاستهلاك.

ومن ناحيته، أوضح المدير الإدارى لشركة «لينكس» محمد حنفي، أن مصر أصبحت من أكبر مصدرين الغاز الطبيعى فى الشرق الأوسط، حيث يتم تصدير ما يقرب من ١٥٠٪ من إنتاج حقول الغاز بالشبكة القومية.

ونصح حنفى بالتعجل لإنهاء باقى تعاقدات الشركات للسماح لهم بتوزيع الغاز وبيعه مباشرة إلى المستهلكين عن طريق منحهم خطوط أنابيب غاز وطنية.

ويقول مهندس البترول جمال العليومي: إن عملية تحول السيارات القديمة ليس بسهل، إذ يحتاج إلى ما يقرب من ٣٢٠ مليار جنيه، مشيرًا إلى أن تكلفة التحويل ستكون باهظة وسوف تأتى على عدة مراحل.

وأوضح أن المرحلة الأولى تشهد تحويل ١٤٧ ألف سيارة أجرة بتكلفة تبلغ ١٠٢ مليار جنيه، وتأتى المرحلة التالية والتى يتم فيها استبدال سيارات الميكروباص بتكلفة ٥٣ مليار جنيه، يعقبها المرحلة الأخيرة باستبدال ٥٠ ألف سيارة أجرة بتكلفة ١٥ مليار جنيه.

وأكد مهندس البترول على أن تكلفة تحويل السيارة الواحد قد تصل إلى ١٢ ألف جنيه، مشيرًا إلى أن كل مرحلة تستغرق ثلاث سنوات.

ويقول مجاهد حسنى متحدث باسم مبادرة «إحلال » – فى تصريح إعلامي–: إن الدولة تحملت أكثر من ٦٠٠ مليون جنيه من الدعم النقدى لعملاء المبادرة، وذلك للحفاظ على البيئة وتعميق صناعة السيارات المحولة للغاز الطبيعي.

وأشار حسني، أن المبادرة تقدم لها ٤٢ ألف مواطن من ١٤محافظة مختلفة للاشتراك فى المبادرة، وبالفعل تم استلام ٢٥ ألف سيارة، بالإضافة إلى إنشاء مجموعة كبيرة من محطات التحويل برعاية عدد من البنوك التى تساهم فى تسهيلات كبيرة لصاحب السيارة الذى تقدم إلى المبادرة.

من جانبه، أشاد وسيم وهدان رئيس مجلس إدارة شركة «بتروايد» بخطة الدولة الطموحة والمفيدة لقطاع السيارات خاصة والاقتصاد عامة على المدى الطويل.

ونوه وهدان إلى أن هناك تحديات تواجه المشروع على المدى القصير خاصة على صعيد التمويل، بالإضافة إلى عدم جاهزية البنية التحتية اللازمة.

بعد رفع إلى ٦ آلاف جنيه..

الحكومى «هايص» والخاص «لايص» مع الحد الأدنى للأجور

كتبت: سها يحيى

فاجأ الرئيس عبد الفتاح السيسى المواطنين بحزمة من الإجراءات الاجتماعية العاجلة، والتى تضمنت رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ٥٠٪، ليصبح الحد الأدنى للأجور فى القطاع الحكومى ٦ آلاف جنيه شهريًا، كما وجه الرئيس الحكومة بزيادة أجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية، بحد أدنى يتراوح بين ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ جنيه شهريًا بحسب الدرجة الوظيفية، وذلك اعتبارًا من شهر مارس المقبل.

وبعد الإعلان عن هذه القرارات، ينتظر العاملون فى القطاع الخاص رفع الحد الأدنى لأجورهم أيضًا أسوة بالقطاع الحكومي، ويأتى ذلك بعد الزيادات المتتالية التى شهدها العاملون فى القطاع الخاص على مدار العام الماضي، حيث زاد الحد الأدنى للأجور فى يناير ٢٠٢٣ من ٢٤٠٠ جنيه إلى ٢٧٠٠ جنيه، وفى يوليو الماضى ارتفع من ٢٧٠٠ جنيه إلى ٣٠٠٠ جنيه، وكذلك ارتفع فى يناير ٢٠٢٤ ليصل إلى ٣٥٠٠ جنيه، وبالتالى فأن الفرق بين الحد الأدنى للأجور فى القطاع الخاص والقطاع الحكومى يصل إلى ٢٥٠٠ جنيه.

وكشف النائب عادل عبد الفضيل، رئيس لجنة القوى العاملة فى مجلس النواب، أن المجلس القومى للأجور سيعقد اجتماعًا فى الفترة المقبلة لإقرار بعض الزيادات للعاملين بالقطاع الخاص، وذلك بعد حزمة القرارات الاجتماعية التى أعلن عنها الرئيس، موضحًا أن موقف القطاع الخاص سيحدد بعد تحديد المجلس القومى للأجور موعد اجتماعه، وعقد المشاورات مع الجهات المعنية، وبناء عليه سوف يجرى إعلان كل التفاصيل التى تخص القطاع الخاص.

ومن جانبه، قال مجدى البدوي، عضو المجلس القومى للأجور ونائب رئيس اتحاد العمال، إن موعد اجتماع المجلس القومى للأجور لم يتحدد حتى الآن، وإن الحديث عن رفع الحد الأدنى لأجور العاملين بالقطاع الخاص سابقًا لأوانه.

وأوضح «البدوي»، خلال تصريحات بعد لـ«البورصجية»، أن اجتماع المجلس يحدث بعد مشاورات بين القطاع الخاص والمجلس القومى للأجور، لافتًا إلى أن المجلس يجرى دائما مشاورات مع أصحاب العمالة وممثلين العمال قبل عمل الاجتماع لكى يصل إلى نقطة تلاقي، ويكون على دراية بظروف القطاع الخاص.

وعن كيفية رفع الحد الأدنى لأجور العاملين بالقطاع الخاص فى ظل التحديات الكبيرة التى تواجهه، اقترح أن يتم رفع الحد الأدنى للأجور على مرتين، مضيفًا: «مش لازم يكون رفع الحد الأدنى للأجور على مرة واحدة ممكن يكون على مرتين».

وتابع أنه من الممكن أن تقوم الدولة بإعطاء بعض الحوافز للقطاع الخاص لكى يستطيع رفع الحد الأدنى للأجور، فعلى سبيل المثال من الممكن أن تدعم الدولة القطاع الخاص من خلال صندوق الطوارئ التابع لوزارة القوى العاملة، الذى يقوم بصرف مرتبات العاملين فى حالة تعرض المنشأة إلى التعثر، متابعًا: «صندوق الطوارئ ممكن يتدخل ويدفع الفرق للعاملين فى القطاع الخاص فى حالة تعثر المنشأة لمدة عام يبقى متوفر لديه معلومات عن الوضع ايه فى السوق».

وأكد «خليفة»، خلال تصريحات لـ«البورصجية»، أنه كان يجب على الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، باعتبارها رئيسة المجلس القومى للأجور أن تدعو المجلس للانعقاد بعد إعلان الرئيس عن حزمة الإجراءات الاجتماعية، مضيفًا: «معرفش ليه فى تقاعس وهننتظر لأمتى خاصة إننا داخلين على شهر رمضان والناس على أخرها».

وأضاف أن هناك حلًا الآن يعد مسكنًا لأزمة العاملين فى القطاع الخاص إلا وهو؛ إعادة علاوة غلاء المعيشة الـ١٠٪، التى كانت تُصرف منذ عام ١٩٨٤ حتى ٢٠١٩، مؤكدًا أن وقف هذه العلاوة كان خطأ كبيرًا فى حق العمال، لذلك لابد من إعادتها مرة أخرى؛ لكى تثبت الحكومة للعمال فى القطاع الخاص أنها بجانبهم وتدعمهم، خاصة فى ظل ارتفاع أسعار السلع بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة.

ولفت إلى ضرورة اللجوء إلى صندوق الطوارئ، الذى يحتوى على مليارات الجنيهات لدعم العاملين فى القطاع الخاص ورفع الحد الأدنى للأجور، متابعًا: «ليه المجلس القومى ميطلعش يقر حد أدنى للأجور وعلاوة غلاء المعيشة، والشركة المتعثرة من حقها تقدم الأوراق الثبوتية بتاعتها ويطلع الفرق ده من صندوق الطوارئ».

وشدد على ضرورة أن يكون هناك رقابة على الأسعار فى الأسواق، لكى تنخفض الأسعار وتكون فى متناول أجر العامل ومتطلباته، الذى يمثل القوى الشرائية الحقيقية، لافتًا إلى أن عدد العاملين فى القطاع الخاص يبلغ ٢٦ مليون عامل.

وفى حين طالب شعبان خليفة، رئيس نقابة العاملين بالقطاع الخاص، المجلس القومى للأجور بعقد اجتماع لرفع الحد الأدنى لأجور القطاع الخاص، مضيفًا: «المفروض المجلس يجتمع كل ٣ شهور أو إذا اقتضت الحاجة، والآن فى اقتضاء حاجة، لما رئيس الدولة يعلن عن حزمة قرارات للحماية الاجتماعية للمواطنين وأصحاب الأعمال يكملوا».

مصاعفة التجارة الثنائية إلى ٢٠ مليار دولار..

تطبيع اقتصادى بين مصر وتركيا

إنشاء منطقة صناعية على غرار القائمة فى بورصا وتدشين عهد تجارى جديد

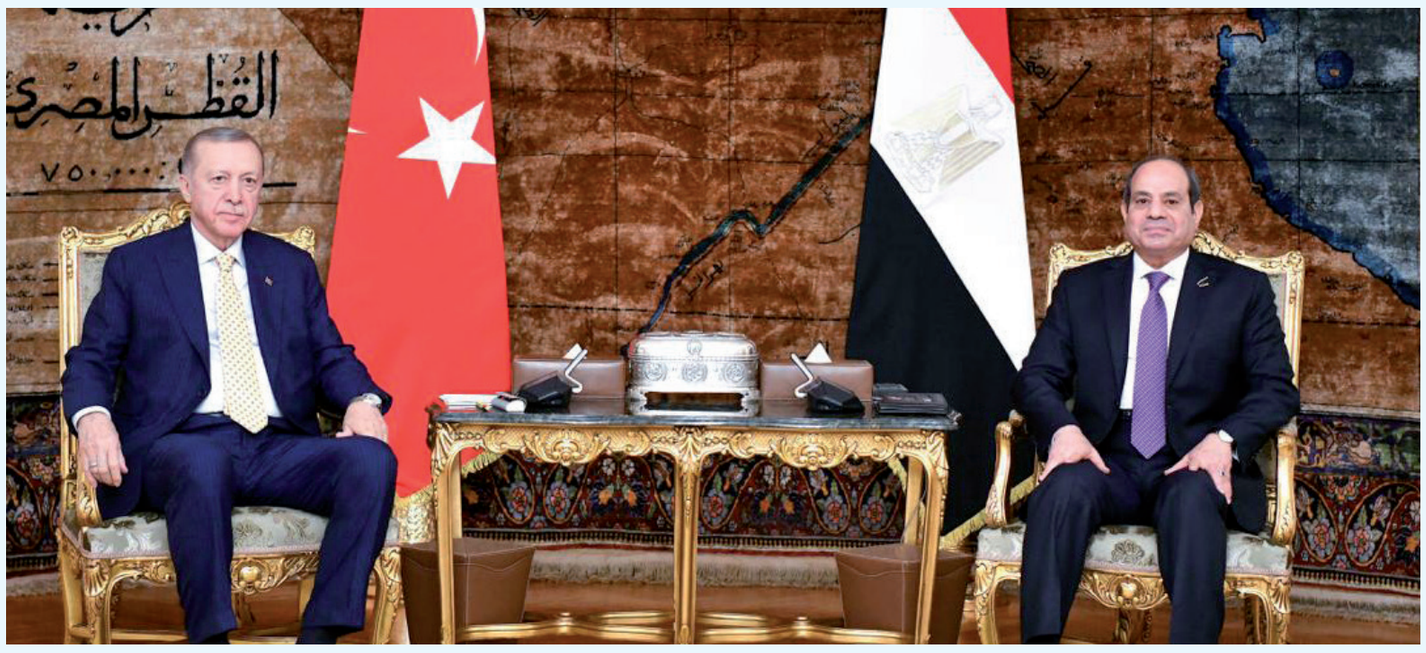

كتب – رأفت كمال:

أعادت زيارة الرئيس التركى رجب طيب أردوغان إلى مصر ربيع العلاقات المصرية التركية وفتحت الباب على مصراعيه لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية وتعزيز التعاون والمصالح المشتركة بين البلدين وخلق بيئة استثمارية جاذبة للشركات من الجانبين بما يعزز التواجد الاقتصادى المتبادل ومواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية التى كانت لها تأثير أكبر على الاقتصادات الناشئة ومنها مصر وتركيا ما يعنى أن البلدين الآن أمام فرصة حقيقية وجادة لتجاوز التحديات الحالية وتعزيز استقرارهما الاقتصادي.

وقد حظى الملف الاقتصادى بنصيب كبير من زيارة الرئيس التركى إلى مصر حيث تم مناقشة تطوير التبادل التجارى الذى ارتفع إلى ٧,٧ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ٦,٧ مليار دولار خلال ٢٠٢١ بزيادة قدرها ١٤٪، كما تم الإعلان عن سعى الغرفة التجارية الصناعية فى مدينة بورصا التركية لإنشاء منطقة صناعية فى مصر على غرار المنطقة الصناعية القائمة فى بورصا والمتخصصة فى مجالات المنسوجات والسيارات والألومنيوم والآلات والمعدات والتكنولوجيات المتقدمة وتهدف إلى أن تكون محورًا للتصدير من مصر لأسواق أوروبا والولايات المتحدة والخليج وأسواق شمال إفريقيا.

ومصر دائمًا موضع اهتمام من قبل المستثمرين الأتراك لأن الشركات التركية التى تفتح مقرات لها فى مصر تتمتع بفرصة الوصول إلى التجارة المعفاة من الرسوم الجمركية مع دول أخرى وهو ما يمهد لها فتح أسواق دولية جديدة، كما أن تكاليف العمال والإنتاج أرخص بكثير منها فى مضيق البوسفور إلى جانب توفير مزايا استثمارية للقطاع الخاص أبرزها وثيقة سياسة ملكية الدولة والطروحات الحكومية والرخصة الذهبية فضلاً على وجود بنية تحتية متطورة قادرة على استيعاب المزيد من المشروعات الإنتاجية بخلاف رفع شرط الحصول على التأشيرة فى أبريل ٢٠٢٣.

وتعمل فى مصر أكثر من ٧٩٠ شركة تركية بحجم استثمارات يقدر بنحو ٥ مليارات دولار مثل شركات «أركليك» و«سيسكام» و«تمسا» و«يلديز» وغيرها من الشركات التى توظف نحو ٧٠ ألف عامل مصرى بشكل مباشر، كذلك تعد مصر شريكًا تجاريًا أساسيًا لتركيا فى القارة الإفريقية، كما تمثل تركيا أكبر الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية خلال عام ٢٠٢٣ بواقع ٢ مليار و٩٤٣ مليون دولار وتستهدف البلدان خلال السنوات الخمس القادمة النهوض بحجم التجارة الثنائية من ١٠ مليار دولار حالياً إلى ٢٠ مليار دولار مع بحث إمكانية استخدام العملات المحلية فى التجارة الثنائية لخفض الطلب على الدولار فى البلدين.

ويقول الدكتور هانى أبو الفتوح الخبير الاقتصادى إن العلاقات التجارية بين مصر وتركيا لم تتأثر كثيرًا على الرغم مما حدث من اضطرابات على مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عقب ثورة ٣٠ يونيو والإطاحة بحكم الإخوان، مشيرًا إلى أن ما حدث من تطور وتحسن فى العلاقات الدبلوماسية فى الفترة الأخيرة بين البلدين سيعود بالتأكيد بتأثير إيجابى على مستوى التبادل التجارى والذى من المتوقع أن يشهد طفرة خلال الفترة المقبلة.

وأشار أبو الفتوح إلى أن الملف الاقتصادى والتعاون التجارى بين البلدين كان من أهم عناوين زيارة الرئيس التركى إلى القاهرة فحجم التبادل التجارى بين مصر وتركيا رغم المشاكل السابقة وصل إلى ٧,٧ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢ وهناك طموح مشترك بوصوله إلى ٢٠ مليار دولار خلال الفترة القادمة من خلال تنشيط التعاون الاقتصادى وخصوصًا فى مجال أمن الطاقة حيث أن تركيا من أكبر المستوردين للغاز المسال المصري.

وتوقع أبو الفتوح أن تعطى الزيارة التى قام بها الرئيس التركى إلى مصر دفعة كبيرة للاقتصادين المصرى والتركى فى ظل وجود مزايا واتفاقيات هامة فتحت الباب أمام رجال الأعمال الأتراك بعد اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين سنة ٢٠٠٧ والتى أدت إلى ارتفاع قيمة الصادرات المصرية إلى تركيا إلى ٤ مليارات دولار خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ٣ مليارات دولار خلال عام ٢٠٢١ بنسبة ارتفاع قدرها ٣٢,٣٪ كما سجلت قيمة تحويلات المصريين العاملين بتركيا ٢١,٥ مليون دولار خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ كما زادت الاستثمارات التركية ووصلت إلى ٥ مليارات دولار.

وأوضح الدكتور أشرف غراب الخبير الاقتصادى أن هناك مجموعة من المكاسب التى ستجنيها كل من مصر وتركيا على صعيد تنمية وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية ومن المرتقب أن يدعم هذا التقارب بين البلدين مزيدًا من الصفقات المشتركة بمليارات الدولارات لتعزيز الاستثمارات التركية فى القاهرة علاوة على رغبة أنقرة فى الحصول على مزيد من الشحنات الخاصة بالغاز المسال المصرى سنويًا متوقعًا أن يشهد التعاون الاقتصادى بين مصر وتركيا مزيدًا من النمو خلال الفترة القادمة حيث تشير الزيارات الرسمية والاتفاقيات الموقعة إلى التزام البلدين بتعزيز العلاقات الثنائية.

وأشار غراب إلى وجود مجموعة من العوامل تشجع على زيادة الاستثمارات التركية فى مصر بالنظر إلى ما تشهده القاهرة من تطورات بدءاً من العوامل الخارجية المرتبطة بتوسع القاهرة فى علاقاتها الخارجية إقليميًا ودوليًا ووصولًا إلى العوامل الداخلية الخاصة بالتطور الواسع الذى يشهده مناخ الاستثمار فى مصر من خلال البنية التحتية وكذلك التشريعات ذات الصلة وبما يشجع الاستثمار الأجنبى وفى ضوء الفرص الاستثمارية التى تزخر بها مصر.

وقال الدكتور محمد فؤاد الخبير الاقتصادى أن الشركات التركية تلعب دورًا هامًا فى تنمية الاقتصاد المصرى حيث توفر فرص عمل جديدة، لافتًا إلى أن هناك العديد من الفرص لزيادة التعاون بين مصر وتركيا منها التكامل الاقتصادى حيث يمكن للبلدين التكامل اقتصاديًا من خلال تعزيز التجارة والاستثمار كما يمكن الاستفادة من نقل التكنولوجيا حيث تستطيع مصر الاستفادة من الخبرة التركية فى مجال التصنيع ونقل التكنولوجيا كذلك يمكن لمصر وتركيا التعاون فى مجال الطاقة خصوصًا فى مجال استكشاف وإنتاج الغاز الطبيعي.

وأشار فؤاد إلى أن معدلات التجارة المتبادلة بين مصر وتركيا خلال عام ٢٠٢٢ حققت زيادة غير مسبوقة منذ دخول اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين حيز التنفيذ حيث بلغ حجم التبادل التجارى عام ٢٠٢٢ نحو ٧,١ مليار دولار لافتًا إلى أن مصر تركز على تصدير المنتجات الزراعية والكيماويات والمنتجات المعدنية إلى تركيا بينما تستورد مصر من تركيا السلع الاستهلاكية والآلات والمعدات.

وأوضح فؤاد أن الحل الوحيد لتحسين الوضع الاقتصادى يكون بزيادة الإنتاج المحلى وتنويع مصادر الدخل الأجنبى وفتح أسواق تصديرية جديدة لذا فإن الزيارة التى قام بها الرئيس التركى إلى مصر بمثابة فرصة ذهبية للبلدين يمكن استغلالها لتعزيز وتعميق الاستثمارات والتعاون الاقتصادى والتجارى والسياحى بين مصر وتركيا للعبور من هذه الأزمة المالية بالبناء على الروابط الاقتصادية الفريدة بين البلدين والتى لم تعصف بها أو تزعزعها أية خلافات أو اختلافات فى المواقف السياسية.

من «رأس الحكمة» إلى مشروع «رأس جميلة»..

تحالفات استثمارية دولية لمواجهة «الأزمة الدولارية»

كتب – عبد الفتاح فتحي:

حملت الأيام الماضية بشائر من الحكومة حول «عروض استثمار فى مشروعات مُهمة» يعوّلُ عليها فى علاج أسوأ أزمة سيولة أجنبية تواجهها الدولة المصرية منذ عقود، إذ من المقرر أن تُدر تلك الاستثمارات موارد ضخمة من النقد الأجنبي.

أول تلك المشروعات ما أعلن عنه رئيس هيئة الاستثمار، حسام هيبة، بشأن تلقّى الحكومة «عروضا من عدة تحالفات استثمارية دولية وتم اختيار تحالف إماراتى لتطوير مشروع «رأس الحكمة» فى إطار تطوير منطقة الساحة الشمالي، موضحا أن الاستثمارات المبدئية ربما تزيد عن ٢٢ مليار دولار، لكنه أكد أنه «لن يتم ضخها دفعة واحدة».

وقال هيبة «انتهينا من المفاوضات ونجهز الآن لتوقيع العقود»، لافتًا إلى أن شركات محلية وأجنبية ستشارك فى تنفيذ مشروعات داخل مشروع رأس الحكمة.

ومع أن مجلس الوزراء أصدر بيانا عقب تصريحات هيبة، أكد فيه أن المجلس «فقط» هو المنوط به الإعلان عن تفاصيل المشروعات الاستثمارية الكبرى، إلا أن البيان قد أكد أن هناك لجنة قانونية وفنية مُشكلة بالمجلس لدراسة عروض استثمار فى مشروعات مُهمة؛ من المقرر أن تُدر موارد ضخمة من النقد الأجنبي.

وأشار رئيس الوزراء مصطفى مدبولى إلى أنه «تم الاستعانة بمكتب محاماة عالمي، بهدف إعداد الصياغات النهائية بشأن اتفاقات وعقود هذه المشروعات، نظراً لأن هناك تفاصيل مالية وقانونية وفنية كثيرة".

وعلى الرغم من أنه لم يُشر صراحةً إلى «رأس الحكمة»، فقد أوضح أنه «سيتم الإعلان عن كامل التفاصيل قريبا؛ عقب الانتهاء من المفاوضات مع المُستثمرين» مؤكدًا أن «هذه المشروعات الاستثمارية الكُبرى تُسهم فى تحقيق مُستهدفات الدولة فى التنمية، وتوفير مئات الآلاف من فرص العمل، وتشغيل الشركات المصرية، وانتعاش قطاع الصناعة".

ولفت مدبولى إلى أن «هذه المشروعات الاستثمارية ستُحقق نقلة نوعية، ومزايا مُتعددة للدولة المصرية»، وشدد على أن «مجلس الوزراء هو فقط المنوط به الإعلان عن تفاصيل هذه المشروعات الاستثمارية الكبرى، بعد الانتهاء من تفاصيلها».

أنشأ الملك فاروق، آخر ملوك مصر، «رأس الحكمة» عام ١٩٤٨، لتكون منتجعا للأسرة المالكة والوزراء، وتمتد شواطئها من منطقة الضبعة فى الكيلو ١٧٠ بطريق الساحل الشمالى الغربى وحتى الكيلو ٢٢٠ بمدينة مطروح، وتحولت عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى استراحة رئاسية، استخدمها رؤساء مصر السابقون منذ عهد الرئيس الأسبق أنور السادات.

وقالت مصادر مطلعة على المحادثات لوكالة «بلومبرج» إن إمارة أبو ظبى ستشارك فى المشروع، وإن مصر قد تحتفظ بملكية حوالى ٢٠ بالمئة من الأراضى التى تبلغ مساحتها ١٨٠ مليون متر مربع. وبحسب المصادر، ستكون حصة الأقلية لمجموعة طلعت مصطفى، وبعض الهيئات الحكومية المصرية. غير أنها أضافت أنه لم تُتّخذ أى قرارات بعد.

ويتراوح متوسط سعر الأرض فى المنطقة بين ١٠٠ إلى ١٢٠ دولارًا للمتر المربع بالنسبة للقطع كبيرة الحجم، بما يضع قيمة الصفقة عند ١٨ مليار دولار، وفقا لـ«بلومبرج».

ويقول خبراء الاقتصاد إن من شأن صفقة كهذه أن تنعش الاقتصاد المصرى المتعثر فى ظل أزمة الدولار الخانقة التى تمر بها البلاد حاليا.

وقالت مجموعة طلعت مصطفى القابضة فى إفصاح للبورصة المصرية إنها تقوم بتقييم مشروع لتطوير ٥٥٤٠ فدانا (٢٣,٣ كيلومتر مربع) من الأراضي، على ساحل البحر المتوسط أيضا. وارتفعت أسهمها ١٠,٣٪ اليوم الاثنين إلى ٣٧,٥٠ جنيها.

كما قفزت أسهم قطاع العقارات المدرجة بالبورصة خلال الجلسات الماضية بعد تلك الأنباء، فقد ارتفع سعر سهم «طلعت مصطفى» بنسبة ١٣,٦٤ بالمئة، ليصل إلى ٣٧,٥ جنيه بعدما كان يتداول عند ٣٣ جنيها.

وقفز سعر «إعمار مصر» ٤٢,٧٤ بالمئة خلال نفس الفترة، لتصل قيمته إلى ٥,٣١ جنيه، مقابل ٣,٧٢ جنيه فى ختام آخر جلسة من الشهر الماضي، بينما سجل أحدث سعر له ٤,٠٩ جنيه. وسجل سهم «بالم هيلز» سعر ٣,٦ جنيه، بعدما كان يتم تداوله عند سعر ٣,١ جنيه، بارتفاع بلغ ١٥,٠٢بالمئة.

وتعليقا على ذلك، قال وكيل لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس النواب، الدكتور محمد عبد الحميد، إن مخطط تطوير رأس الحكمة يستهدف خلق أنشطة اقتصادية متميزة توفر العديد من فرص العمل لأعداد كبيرة من الشباب المصرى خلال السنوات القادمة.

وأضاف فى بيان أن هذا المشروع «يسهم فى مضاعفة الرقعة المعمورة خاصة أن المخطط حدد بالفعل ضرورة إنشاء عدد من المدن الجديدة المستدامة والذكية من الجيل الرابع التى تستطيع كل واحدة منها استقطاب عدة ملايين من السكان بالاعتماد على أنشطة السياحة والخدمات الترفيهية والصناعات التكنولوجية المتقدمة والمقاصد التجارية والمراكز الإدارية للشركات العالمية مع توفير الخدمات التعليمية والصحية المتميزة».

فيما قال وكيل لجنة الإسكان فى المجلس، طارق شكري، إن المشروع سيكون له فائدة كبيرة على الاقتصاد المصري، حيث سيحول رأس الحكمة إلى وجهة سياحية عالمية، مؤكدا أن الدولة سيكون لها عائد مستدام منه.

ولم يقتصر الأمر على «رأس الحكمة»، إذ كشف المهندس محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام، تفاصيل التخطيط لطرح أرض «رأس جميلة» بشرم الشيخ أيضا للاستثمار أمام القطاع الخاص الأجنبى والمحلي، ضمن المشروعات التى ستطرحها الوزارة على المستثمرين.

وقال: «نسعى لاختيار النموذج المناسب للاستثمار فى أرض رأس جميلة، التى تقع على ٨٦٠ ألف فدان، وسيتم الاستعانة بشركات استشارية كبيرة، بالتعاون مع الوزارات المعنية المختلفة، وبينها وزارة الإسكان».

وتابع: «نسعى لتحقيق حاجة مميزة.. ولكن الموضوع فى مرحلة الدراسة، وبحث النموذج المناسب للاستثمار فى هذه المنطقة، ونجرى دراسة حاليًا لتحقيق أقصى استفادة من أرض رأس جميلة، فهى جزء من منطقة أكبر فى نفس المكان، ونفكر فى تحقيق تكامل بينهما».

يأتى ذلك فى وقت تواجه فيه مصر أكبر أزمة نقد أجنبى منذ عقود، وتسعى لإحياء اتفاقها مع صندوق النقد بقيمة ٣ مليارات دولار والمتوقع زيادة قيمته إلى ما يصل إلى ١٠ مليارات دولار.

وقال صندوق النقد الدولي، فى بيان صادر عن البعثة، إنه حقق «تقدما ممتازا فى المناقشات حول حزمة السياسات الشاملة اللازمة للتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء للمراجعتين الأولى والثانية المجمعتين لبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر الذى يدعمه الصندوق».

الجروبات تسيء لسمعة البورصة..

«البورصجية» تواصل حملتها على مافيا «توصيات السوشيال ميديا»

استغلال صغار المستثمرين لتحديد مصير أسهم الشركات الصغيرة فى غياب الرقابة المالية

كتب- محمد ربيع:

تواصل «البورصجية» حملتها ضد انتشار ظاهرة توصيات الأسهم على جروبات مواقع التواصل الاجتماعى لا سيما «فيسبوك وتليجرام» لتوجيه المتعاملين ببيع وشراء أسهم معينة من حسابات أغلبها لا تحمل الاسم الحقيقى لأصحابها، ليتكبد أغلب من تتبع تلك التوصيات من صغار المستثمرين خسائر فادحة.

وبعد أن ذاع صيت هذه الجروبات وسط غياب تام لهيئة الرقابة المالية بقى التساؤل حول مدى قدرة مافيا مواقع التواصل الاجتماعى على قيادة دفة مؤشرات البورصة المصرية؟، وتحديد مصير أسهم الشركات المختلفة خاصة الصغيرة والمتوسطة.

وأكد خبراء بأسواق المال لـ«البورصجية»، أن ضعف الوعى المالى بين المتداولين فى البورصة المصرية يجعلهم يتكبدون الخسائر جراء اتباع توصيات جروبات «فيسبوك» خاصة صغار المستثمرين، مشيرين إلى أن الدور الكبير يقع على عاتق هيئة الرقابة المالية التى يجب أن تطبق القانون خاصة وأن هذه الجروبات منتشرة على مواقع التواصل الاجتماعى ويسهل معرفة القائمين عليها وتقديمهم للجهات المسؤولة.

محاولة السيطرة على الأسهم الصغيرة

قالت دعاء زيدان، خبيرة أسوال المال، إن المستثمرين الجدد فى البورصة هم الأكثر عرضة للضرر من ترشيحات مجموعات مواقع التواصل الاجتماعى، نظرًا لقلة الخبرة، ومحدودية الوقت لديهم، فيتبعون هذه التوصيات دون تحليل وافٍ للأسهم.

وأضافت «زيدان»، أن التوجهات غير المدروسة لا تخلق اتجاها لحركة السوق، مشيرًة إلى أن هيئة الرقابة المالية مطالبة بمراقبة عمليات التداول نفسها لتنقية السوق من التلاعبات، وتقديم المتلاعبين بالأدلة للجهات المسئولة.

وأكدت أن معظم التوصيات فى تلك المجموعات تكون بشراء أسهم الشركات ذات القيمة السوقية الصغيرة، ليستطيعوا التحكم فيها، ولكن المتعاملين الذين لا يتمتعون بالخبرة الكافية، يقومون بشراء تلك الأسهم، ليتكبدوا بعدها خسائر فادحة لعدم قدرتهم على بيعها لاحقًا.

وأوضحت أن التلاعب فى السوق يتم من خلال طريقتين، الأولى خلق تداولات وهمية على الأسهم، والثانية ترويج إشاعات ومعلومات مضللة، وفى الحالتين يتم معاقبة المتورطين.

وشددت خبيرة أسواق المال على أن كل مستثمر مسئول عن قراراته، وعن درجة المخاطرة التى يتقبلها، وعن المصادر التى يستقى منها التوصيات، خاصة وأنه حتى المحلل المرخص له بالتوصية من هيئة الرقابة المالية قد يصدر توصيات أو توقعات خاطئة أحيانًا، مما يترتب عليه خسارة العميل.

مجموعات باشتراك شهري

فيما أكد باسم أبو غنيمة، خبير أسواق المال، أن هذه المجموعات انتشرت بشكل كبير فى الفترة الأخيرة، حتى أن بعضها يفرض رسومًا شهرية للاشتراك بها لمتابعة آخر الترشيحات، إذ يشارك بعض سماسرة شركات التداول فيها، بنقل التوصيات وتحقيق مكاسب منها للنفع الشخصي، وحال تتبع مصادر المجموعات يتبين أن منها من هو تابع لمساهمين من الشركات المدرجة التى يتم التوصية بشراء أسهم لها عبر هذه المجموعات.

وأوضح أن الهيئة العامة للرقابة المالية، كانت أقرت بالفعل تعديلات تشريعية تجرم هذا النوع من النشاط على مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أن الأعضاء يتحايلون عليها من خلال استخدام رموز وأسماء مستعارة فى منشوراتهم بدلاً من استخدام أسماء الأسهم الحقيقية، للتملص من العقوبات.

وشدد خبير أسواق المال على أهمية دور الجهات الرقابية فى منع هذا النوع من النشاط، وأن الدور لا يقتصر على الهيئة العامة للرقابة المالية وحدها، وإنما يتسع ليشمل مسؤولى البورصة، والجهات الأمنية، ممثلة فى مباحث الإنترنت فهى القادرة على رصد تلك التحركات، وتتبع مصادرها لإيقافها بشكل دائم، لأنها آفة تهدد السوق، وتحتاج إلى مواجهة لتستطيع البورصة أن تزدهر على أسس صحيحة.

تضرر أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة

بينما رأى باسل محمد، خبير أسواق المال، أن هذا النوع من المجموعات لا يستطيع التأثير على سوق المال بأكمله، بل يؤثر فى ترشيحاتهم لشراء أسهم الشركات التى لا تتمتع بعدد كاف من أسهم التداول الحر، مثل أسهم الشركات الصغيرة، وبعض أسهم المؤشر السبعينى، إذ يقوم المتعاملون بترشيح شراء هذا النوع من الأسهم لخلق حالة من الندرة فى الأوراق المالية المعروض للبيع، وبالتالى يرتفع سعر السهم وفقًا لقوانين العرض والطلب، ثم ينتفع المتعاملون من هذا الارتفاع فى السعر.

وأكد «محمد»، أن السوق أكبر من توجيهات وبيانات مضللة موجهة من غير المتخصصين بالتحليل المالى والفني، مشيرًا إلى أن المتحكم فى السوق هى المعايير الفنية التى تُحدد اتجاهاتها ومدى سرعة التداولات على الأسهم، بجانب المحفزات المُقدمَة من أصحاب الأسهم أو الحكومة.

وأشار إلى أن التوصيات المتداولة تستهدف المستثمرين الأفراد، الذين يقومون بعمليات مضاربة على الأسهم الصغيرة، مؤكدًا أن الزيادة الكبيرة فى أعداد المستثمرين الأفراد، لحقه ظهور هذا النوع من التوصيات على مواقع التواصل الاجتماعي.

وطالب خبير أسواق المال الهيئة العامة للرقابة المالية مطالبة بمراقبة عمليات التداول نفسها لتنقية السوق من التلاعبات، وتقديم المتلاعبين بالأدلة للجهات المسئولة.

المستثمرون الأفراد يدفعون الثمن

فما أشار محمد عبدالله، خبير أسواق المال، إلى أن قرار الهيئة الصادر فى ٢٠٢١ بشأن تجريم التوصيات المتعلقة بالأسهم المدرجة على مواقع التواصل الاجتماعى، كان له تأثير واضح على حد انتشار هذه المجموعات، مشيرًا إلى أن المستثمرين الأفراد داخل سوق البورصة المصرية، فى حاجة إلى وجود حملات تثقيفية لفهم آليات التداول فى سوق المال، وهذا دور الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية، بجانب الجمعيات المهنية.

وأوضح «عبدالله» أن المستثمرين الأفراد يفضلون هذه المجموعات لأن فيها أحدث الأخبار بخصوص أسهم المضاربات التى سيتوجه نحوها المستثمرون، مما يخلق لهم القدرة على التحكم فى الأسهم ومعرفة ما يمكن أن يخلق لهم أرباحًا سريعة لعدة أيام، خاصة وأن هذه الطريقة لا علاقة لها بالمفهوم الحقيقى للاستثمار.

وأكد خبير أسواق المال، أن التوصيات الخاطئة التى يروج لها أشخاص ليس لديهم معرفة تضر بشكل كبير المستثمرين خاصة الأفراد، مؤكدًا أهمية وجود دور رقابى لردع مثل هذه الصفحات والأشخاص الذين ينشرون آراء وتوصيات مزيفة، مما يؤدى إلى الإساءة لسمعة البورصة المصرية.

شركة مصرية ورأسمالها بالجنيه والصرف بـ«الأخضر»..

توزيع أرباح «الإسكندرية للحاويات» يثير «فتنة دولارية»

كتب- أحمد عبدالمنعم وحنان محمد:

قررت الجمعية العامة العادية لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع، توزيع ٢٢,٥ مليون دولار على المساهمين، وصرف كوبون نقدى بواقع ٢,٤٠١٧٥ جنيهاً لمساهمى التداول الحر.

وآثار توزيع الأرباح بالدولار حالة من الجدل داخل السوق المصرى خاصة مع الأزمة الطاحنة التى تتعرض لها البلاد حاليا بخصوص العملة الصعبة بالإضافة إلى أن الشركة مصرية ورأسمالها بالجنيه المصري.

وأوضح خبراء سوق المال «للبورصجية»، أنه فيما يخص تحويل أرباح الشركة أن هيكل ملكيتها يزيد عن ٥٠٪ منه لملاك أشقاء غير مصريين يفضلون بالطبع صرف أرباحهم بالدولار، موضحين أنه بالرغم من التحديات الصعبة حاليا فى توفير النقد الأجنبى فإن قرار الجمعية العمومية اعتمد على ما تحتفظ به الشركة بالفعل من ودائع دولارية دون الاعتماد على توفير العملة المطلوبة للتوزيعات من خلال القطاع المصرفى.

قال محمد سعيد خبير سوق المال إن هناك شركات يتوزع هيكل ملكيتها بين جنسيات مختلفة فإنه من العادة أن يفضل المستثمر غير المحلى أن يتمكن من صرف أرباحه بعملة دولية يتمكن من الاستفادة منها خارج حدود الدولة.

وأشار إلى أن شركة الاسكندرية لتداول الحاويات تتسم بهيكل ملكية يزيد عن ٥٠٪ منه لملاك أشقاء غير مصريين يفضلون بالطبع صرف أرباحهم بالدولار والعبره فى ذلك بموافقة الجمعية العمومية ذات الأغلبية غير المصرية و التى أقرت بالفعل صرف جانب من أرباح المساهمين بالدولار.

وأوضح أنه فى ظل الظروف الحالية التى تواجه فيها الدولة تحديات صعبة فى توفير النقد الأجنبى فإن قرار الجمعية العمومية اعتمد على ما تحتفظ به الشركة بالفعل من ودائع دولارية دون الاعتماد على توفير العملة المطلوبة للتوزيعات من خلال القطاع المصرفى وهو ما يظهر بوضوح فى القوائم المالية المنشورة من الشركة

وأشار إلى أنه تتقسم التوزيعات التى أقرتها الجمعية العمومية الى كوبون نقدى بقيمة ٢,٤ جنيه لكل سهم من أسهم الشركة على ان يحصل كافة مساهمى التداول الحر على ارباحهم بالجنيه المصرى فى حين يحصل باقى المساهمين على ٢٢,٥ مليون دولار وباقى انصبتهم بالجنيه المصري

ورأى أنه على الرغم من أن إفصاح الشركة يعبر بوضوح عن التزامها بسعر الصرف الرسمى المعلن من البنك المركزى للدولار الامريكى الا ان الامر لا يستدعى ذلك حيث تعتمد التوزيعات المقررة من الجمعية العمومية على الأرصدة الدولارية الموجودة بحسابات الشركة المصرفية بالفعل.

وأكد أن التزام الشركات بتحويل الأرباح لمستثمريها الأجانب بالعملات الحرة هو قرار جيد فى حال تمكنت الشركة من تنفيذه حيث يلعب هذا القرار دورًا مهما فى تحسين صورة الشركة والتأكيد على استقرارها المالى ويسهم فى جذب المستثمرين الأجانب ويحفزهم على الاستثمار فى الشركة دون تخوف من احتباس استثماراتهم.

وتابع أنه تتميز شركة الاسكندرية لتداول الحاويات بنشاطها الدولى الواسع النطاق الذى يتيح للشركة الحصول على عائدات دولارية من نشاطها الأساسى بدرجة كبيرة

وأوضح حسام الغايش العضو المنتدب بشركة أوراق لإدارة الاصول ان شركة الاسكندرية لتداول الحاويات تعتمد فى تشغيلها على ايرادات دولارية نظرا لطبيعة عملها ولكن يتم تحويل هذه الإيرادات إلى العملة المحلية فى قوائمها المالية نظرًا لأن الشركة مساهمة مصرية وتم طرحها بالبورصة للتداول الحر بالجنيه المصرى وبالتالى فأن توزيعاتها تكون بالجنيه المصرى أيضا ويكون السعر مقوم بسعر البنك المركزى كسعر رسمى لسعر الصرف للجنيه المصرى امام العملات الاجنبية الاخرى مع العلم ان هيكل ملكية الشركة هو القابضة للنقل البحرى والبرى (٣٥,٣٧٪)، وألفا أوريكس ليمتد (٣١,٠٤٪)، والسعودية المصرية للاستثمار (١٩,٤٠٪) ، والهيئة العامة لميناء الإسكندرية (٧,٦٣٪) وبالتالى من حق المساهمين بخلاف (مساهمى التداول الحر والذين يمثلوا ٦,٥٦٪ فقط) أن يحصلو على توزيعاتها بالدولاروفقا لارباح الشركة المعلنة.

توقعات بمستوى أسعار من ٦٠ إلى ٨٠ دولارًا..

«النفط» ينحاز للمستهلكين فى 2024

كتب- محمود نبيل:

تلقى العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية بظلالها على سوق النفط العالمى فى ٢٠٢٤، خاصةً فى ظل التوترات التى تسود المناطق الحيوية فى إنتاج الخام النفطي، وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط.

وحسب توقعات شبكة «يورو نيوز»، فإن المستهلكين سوف يتنفسون الصعداء خلال العام الجاري، إذ من المتوقع أن تظل أسعار النفط ضمن نطاقها الحالي، أو تتجه نحو الانخفاض مقارنة بعام ٢٠٢٣، كما من المتوقع أن يكون الركود الوشيك، والتباطؤ العميق فى الاقتصادات الكبرى فى العالم، والطلب أقل من المتوقع على الخام من قبل الصين، وانخفاض الإنتاج، سمات مميزة لأسواق النفط فى عام ٢٠٢٤.

ومن المتوقع أن تشهد الأسواق العالمية وفرة فى الإمدادات خلال العام الجاري، وذلك بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي، إلى جانب ارتفاع الإنتاج من الولايات المتحدة، والذى وصل مؤخرًا إلى أعلى مستوياته عند ١٣,٢٤ مليون برميل يوميًا.

وبخلاف مستويات الإنتاج الأمريكية، فإن البرازيل وجويانا والنرويج وكندا ستسهم فى إبقاء الأسواق مملوءة بما يكفى من النفط، وهو ما قد يحول دون بلوغ أسعار النفط ستصل إلى ١٠٠ دولار فى عام ٢٠٢٤.

وفيما يتعلق بتوقعات وكالة الطاقة الدولية، فإن تقريرها الأخير توقع ارتفاع الطلب العالمى على النفط فى ٢٠٢٤، مؤكدة أن استهلاك العالم من النفط سيزيد بمقدار ١,١ مليون برميل يوميا خلال العام.

كما توقعت الوكالة أن يسهم الإنتاج الملحوظ من المنتجين من خارج منظمة «أوبك» أيضًا بمقدار ١,٢ مليون برميل يوميًا فى زيادة العرض العالمي.

ويظهر التحليل الفنى لمستويات الأسعار، أن هناك دعمًا كبيرًا عند ٦٥ دولارًا لخام غرب تكساس الوسيط، وفى نطاق متوسط ٦٠ دولارًا لخام برنت، وذلك فى حالة حدوث الركود العالمي.

ونظرًا لتباطؤ الاقتصاد العالمي، خفض بنك جولدمان ساكس توقعاته بشأن الأسعار، بحيث توقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت ٨٠ دولارًا/ ٨١ دولارًا.

من جانبه، قال صندوق النقد الدولى إن اقتصادات الشرق الأوسط تتخلف عن توقعات النمو، بسبب تخفيضات إنتاج النفط والعدوان الإسرائيلى على قطاع غزة.

وقالت كريستالينا جورجييفا، المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي، أمام المنتدى المالى العربى فى دبي، إنه على الرغم من حالة عدم اليقين، فإن «الاقتصاد العالمى يتمتع بمرونة مدهشة»، محذرة من تأثير محتمل أوسع نطاقا على الاقتصادات الإقليمية لاستمرار الصراع فى غزة.

من جانبها، أبقت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»، توقعاتها لنمو الطلب على النفط هذا العام دون تغيير عن توقعاتها لشهر يناير، عند ٢,٢ مليون برميل يوميًا، أو مليون برميل يوميًا، ليصل إجمالى الطلب إلى ١٠٤,٤ مليون برميل يوميًا.

وحسب «ماركت ووتش»، فإن هذا الرقم يعكس تعديلًا صعوديًا طفيفًا للتوقعات الأمريكية، التى تم إجراؤها بسبب تحسن التوقعات للاقتصاد الأمريكي، والتى تتوقع أوبك أن يكون لها تأثير إيجابى على الطلب على النفط، مما يعوض المراجعة الهبوطية للدول الأوروبية فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، نادى الدول الغنية.

وعلى مستوى المعروض، فمن المتوقع أن ينمو إنتاج الخام من خارج «أوبك» فى عام ٢٠٢٤ بمقدار ١,٢ مليون برميل يوميًا، ليصل إلى متوسط ٧٠,٥ مليون برميل يوميًا، بما فى ذلك مكاسب المعالجة البالغة ٥٠ ألف برميل يوميًا، حسبما ذكرت المنظمة الدولية.

كما توقعت «أوبك» أن ينمو الطلب على النفط بمقدار ١,٨ مليون برميل يوميًا فى عام ٢٠٢٥، بالإضافة إلى ارتفاع الطلب على النفط فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بنحو ٣٠٠ ألف برميل يوميا فى عام ٢٠٢٤، وبنحو ١٠٠ ألف برميل يوميا فى عام ٢٠٢٥.

وبالنسبة للدول غير الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، تتوقع المجموعة نموًا بنحو مليونى برميل يوميًا فى عام ٢٠٢٤، و١,٧ مليون برميل يوميًا فى عام ٢٠٢٥.

توقعات باستبعاد التحرير الكامل ووصول الدولار إلى 45 و50 جنيها..

3 مؤسسات عالمية تحدد سيناريو إدارة سعر الصرف بمصر

توحيد العملات الأجنبية يتطلب القضاء على السوق الموازية والبنوك لا تملك سيولة

كتبت- منال عمر:

توقعت ٣ مؤسسات عالمية سياسة مصر فى إدارة سعر صرف الجنيه مقابل الدولار خلال الفترة المقبلة مع قرب التوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولى لزيادة التمويل المقدم لمصر لإنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى يدعمه بقيمة ٣ مليارات دولار، وإجراء المراجعتين الأولى والثانية المجمعتين.

ورجحت مؤسسات جولدمان ساكس وجيه بى مورجان وفيتش سوليوشنز إتباع مصر سعر صرف مدار وليس تحريرا كاملا بسبب عدم وجود رصيد كافى لديها لإدارة سعر الصرف وزيادة ضغوط نقص النقد الأجنبي.

وتواجه مصر انتشار السوق السوداء لتجارة العملة خلال آخر عامين بسبب شح تدفقات النقد الأجنبي، وعدم قدرة البنوك على تمويل كافة طلبات الاستيراد.

ووصلت فجوة سعر الدولار فى السوق الموازى والرسمى إلى نحو ١٠٠٪ حيث يتداول قرب ٦٢ جنيها فى السوق السوداء مقابل قرب ٣١ جنيها بالبنوك وهو سعر ثابت عليه من مارس الماضي.

كان صندوق النقد الدولى وافق على تقديم قرض لمصر بقيمة ٣ مليارات دولار لتمويل برنامج الإصلاح الاقتصادى فى منتصف ديسمبر ٢٠٢٢ على أن يصرف على شرائح متساوية على مدار ٤٦ شهرا.

ولم يفرج صندوق النقد الدولى إلا عن شريحة واحدة بنحو ٣٤٧ مليون دولار من إجمالى القرض وهو ما أرجعه البعض إلى إرجاء المراجعتين الأولى والثانية على البرنامج بسبب عدم التزام مصر بأهم طلب للصندوق اتباع مرونة سعر الصرف والتخارج من الأصول لصالح القطاع الخاص.

وقالت كريستالينا جورجيفا، مدير عام صندوق النقد الدولي، إن مرونة سعر الصرف فى مصر أمر ضروريا لمواجهة الصدمات الخارجية، وسيكون سعر الصرف فى مصر مرن وليس تعويم حرا.

جولدمان ساكس

توقع بنك جولدمان ساكس الأمريكي، أن تواصل مصر إدارة سعر الصرف الرسمى لكن ربما بمرونة أكبر فى المستقبل، واستبعد أن يحقق تخفيض قيمة الجنيه أهداف السلطات المصرية فى ظل الظروف الحالية.

وحدد جولدمان ساكس الأهداف الرئيسية لسياسة صرف العملات الأجنبية، كالتالي:

١- توحيد سعر صرف العملات الأجنبية يتطلب القضاء على السوق الموازية على المدى القريب، والتى تعد مصدر قلق لصانعى السياسات لأنها تخلق مجموعة من التشوهات الاقتصادية والمالية الحقيقية المكلفة.

وبحسب التقرير، أصبحت الفجوة بين سعر السوق الرسمى (٣٠,٩٤ جنيه) وسعر السوق الموازية كبيرة للغاية، لدرجة أن عدداً قليلاً من بائعى العملات الأجنبية يتعاملون بالسوق الرسمية فى حين أن المشترين المحتملين ليس لديهم خيار سوى شراء العملات الأجنبية من السوق الموازية.

٢- التقليل من عمق تخفيض قيمة العملة الذى قد يكون ضروريا لمعالجة الاختلالات الخارجية، لكنه ينطوى على تكاليف اقتصادية كبيرة تزداد مع عمقها.

وفى حالة مصر، تشعر السلطات بالقلق من أن التخفيض الكبير فى قيمة العملة من شأنه أن يؤدى إلى التالي:

- إثارة التضخم المرتفع بالفعل، فى حين أن أغلب المعاملات الاقتصادية تتم بالسعر الموازي، فإن عدداً كبيراً من السلع الأساسية يتم استيرادها بالسعر الرسمي، وهى (الغذاء، والطاقة، والأدوية، وما إلى ذلك) وهو ما يمثل شكلاً من أشكال الدعم الضمني.

ومن شأن الضعف فى سعر الصرف الرسمى للجنيه أن يؤدى إلى زيادة أسعار هذه السلع الأساسية، مما يزيد من الضغوط التضخمية.

٣- ضمان استقرار العملة على المدى المتوسط، حيث تعد إعادة تحديد سعر الصرف الرسمى كمرتكز اسمى لتوقعات التضخم المحلى أمر مهم للسلطات المصرية.

من الناحية النظرية، يعد التعويم الكامل للعملة هو الطريقة الأكثر فعالية لضمان توحيد سعر الصرف لأنه لا يخاطر بعودة ظهور سعر مواز، ومع ذلك، هناك مخاوف بشأن خطر تجاوز أسعار صرف العملات الأجنبية، واحتمال حدوث تقلبات أكبر للعملة فى ظل هذا النظام، وفقا للتقرير.

بل يعتقد البنك أن السلطات المصرية ستواصل إدارة سعر الصرف الرسمى فى المستقبل المنظور، وإن كان ذلك بدرجة أعلى من المرونة عما كانت عليه فى الماضي.

وأشار جولدمان ساكس إلى أن تحقيق هذه الأهداف فى ظل نظام سعر الصرف المُدار يتطلب توافر شرطين:

الأول: أن الطلب على العملات الأجنبية يجب أن يتماشى مع العرض المتوقع (التدفقات الواردة).

الثاني: احتياطيات السيولة فى العملات الأجنبية يجب أن تكون كافية لضمان تلبية احتياجات العملات الأجنبية دون انقطاع عند سعر الصرف الأجنبى المختار.

ويعتقد البنك أن هذه الشروط ليست موجودة بعد خاصة أن الطلب على العملات الأجنبية لا يزال مرتفعاً وغير متسق مع سعر العملات الأجنبية الرسمي.

وهذا يجعل من الصعب توحيد سعر صرف العملات الأجنبية دون انخفاض كبير فى قيمة العملة، وفق التقرير.

بالإضافة إلى ذلك، يرى البنك أن النظام المصرفى الرسمى ليس لديه حاليًا سيولة كافية من العملات الأجنبية لتوحيد سعر الصرف بالنظر إلى ضغط احتمالات وجود تراكم كبير فى الطلب على العملات الأجنبية.

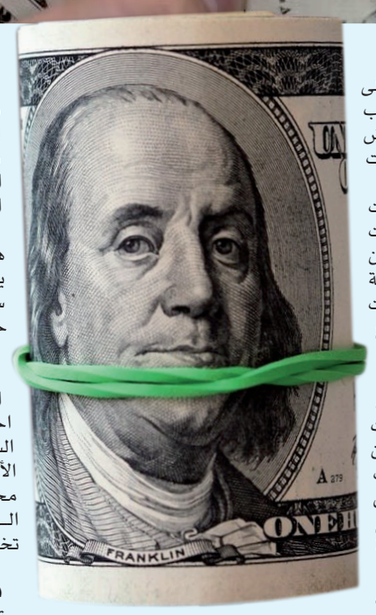

وللتغلب على هذه التحديات، يعتقد جولدمان ساكس أن هناك حاجة إلى مزيد من تشديد السياسات ويجب على القطاع الرسمى بناء احتياطيات كافية من السيولة فى العملات الأجنبية قبل أى محاولة لتوحيد سعر الصرف عن طريق تخفيض قيمة العملة.

فيتش سوليوشنز

توقعت شركة الأبحاث فيتش سوليوشنز، من خلال خدمتها «BMI»، التابعة لمجموعة فيتش العالمية، تخلى صندوق النقد الدولى عن شرط المرونة الكاملة لسعر صرف الجنيه- التعويم الحر- وهو ما كان شرطا لاتفاقيات سابقة مع مصر مقابل تفضيل الحكومة المصرية نظام العملة المدارة.

وأرجعت الشركة، فى ورقة بحثية محدثة لها عن الاقتصاد المصري، توقعات تنازل الصندوق عن شرط التزام مصر بالمرونة الكاملة لسعر الصرف إلى التداعيات الصعبة للحرب بين إسرائيل وحماس على الاقتصاد المصري، والأهمية السياسية للقاهرة كوسيط فى الصراع بما يحفز زيادة الدعم المالى الأجنبي.

ورجحت «فيتش سوليوشنز» سماح صناع القرار فى مصر بانخفاض سعر الجنيه إلى بين ٤٠ و٤٥ جنيها لكل دولار فى أواخر مارس المقبل أو أول الربع الثانى فى ٢٠٢٤.

وأرجعت فيتش توقعاتها لموعد خفض العملة إلى سببين: الأول أنه بحلول شهر فبراير سينخفض معدل التضخم إلى ما يقرب من ٢٠٪ على أساس سنوي، وهو ما سيجعل أى تعديل للعملة أقل إيلاماً على المستوى الاجتماعي.

أما السبب الثاني: فإن جدول سداد الدين الضخم لمصر فى النصف الأول من ٢٠٢٤، بجانب تأثير الحرب فى الآونة الأخيرة، قد يجعل اكتمال تنفيذ إجراءات البرنامج فى أوائل ٢٠٢٤ وليس فى وقت لاحق من العام، وفقا للتقرير.

وقالت فيتش سوليوشنز إن ضعف العملة سيؤدى إلى زيادة التدفقات الأجنبية، ويساعد على تصفية بعض الواردات المتراكمة (التى تقدر بأكثر من ٦ مليارات دولار).

جيه بى مورجان

توقع بنك جيه بى مورجان الأمريكي، لجوء البنك المركزى المصرى لتأمين بعض تدفقات النقد الأجنبى وخفض سعر صرف العملات الأجنبية فى السوق الموازية، قبل الانتقال إلى سياسة سعر الصرف المدار (خفض الجنيه دون تطبيق المرونة الكاملة

رجح البنك الأمريكي، فى تقرير له حول قرب انتهاء صندوق النقد الدولى لاتفاق جديد مع مصر، خفض مصر الجنيه إلى مستويات بين ٤٥ و٥٠ جنيها لكل دولار.

ورجح بنك جيه بى مورجان فى تقريره، أن الزيادة المتوقعة فى تدفقات العملات الأجنبية على مصر ستساعد على الاستقرار وخفض سعر النقد الأجنبى فى السوق الموازية.

وأضاف، أن تعديل مصر أسعار صرف العملات مقابل الجنيه ستكون حاسمة فى الحصول على موافقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولى للتعاون فى استمرار التعاون.

«بنك القاهرة» يطرح حساب «ميجا توفير» بأعلى عائد يصل إلى 25 %

أعلن بنك القاهرة عنطرح دوريات صرف عائد جديدةعلى حساب ميجا توفير سنوى يصل الى ٢٥٪ وحساب ميجا توفير ربع سنوي يصل الى ٢٢٪ وفقاً لشريحة الحساب، فضلاً عن زيادة سعر العائد على الحساب بدورية الصرف الشهريةإلى ٢٠٪.

تأتى تلك الخطوة فى إطار حرص بنك القاهرة المتواصل على طرح باقة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية التنافسية التى تلبى احتياجات مختلف شرائح العملاء ومن أبرزها الحسابات اليومية بالجنيه المصرى، وشهادات الإدخار متنوعة الآجال، وغيرها.

ويشهد «حساب ميجا توفير» إقبالاً كبيراً من العملاء منذ طرحه، حيث أن الحساب بمزاياه الحالية يقدم للعملاء أعلى عائد على حسابات التوفير بالسوق المصرفى المصرى.

يتمتع حساب «ميجا توفير» من بنك القاهرةبالعديد من المزايا التنافسيةلتلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء ومن أبرزها مزايا التأمين المجانى على الحياة والتى تبدأ من سن ١٨ سنة حتى بلوغ العميل سن ٦٥ سنه، وذلك بحد أدنى للرصيد ٥٠,٠٠٠ جم طوال مدة الحساب وبتغطية تأمينية تصل الى ٢٠٠,٠٠٠جنيه، كما يتيح الحساب أيضاًالحصول على بطاقة خصم مباشر مجانية للإصدار الأول ونقاط ترحيبية عند اصدار بطاقة الائتمان ونقاط اضافية على كل معاملة.

يمكن فتح الحساب للعملاء الأفراد فقط بالعملة المحلية، وفتح الحساب للقصر أقل من ١٦ عام بالولاية الطبيعية ومن هم أكبر من ٦٤ عام بدون التغطية التأمينية.

«بنك مصر» يوفر لـ«لقابضة للمياه» خدمات التحصيل والدفع الإلكتروني

كتبت- منال عمر:

وقع محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر على بروتوكول تعاون مع ممدوح رسلان، رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى بهدف تحسين منظومة المدفوعات الرقمية لخدمات مياه الشرب والصرف الصحى التى تقدمها الشركات التابعة للشركة القابضة.

وبحسب البيان، يتضمن البروتوكول تحديد القواعد والشروط والأحكام التى تنظم آلية تقديم خدمات الدفع والتحصيل الإلكترونى بهدف تيسير العمليات المالية للمستفيدين، ويأتى ذلك فى إطار حرص البنك على تقديم خدمات تتناسب مع احتياجات المواطنين.

ويتيح البروتوكول تقديم خدمات التحصيل من خلال نقاط البيع الإلكترونية (pos indoor) حيث سيقوم البنك بتغطية كافة مراكز التحصيل والفروع التجارية بالشركات التابعة، وكذلك تفعيل خدمة السداد باستخدام المحافظ الإلكترونية وباستخدام رمز الاستجابة السريع QR Code.

كما سيتم تقديم خدمة المدفوعات الحكومية لكبار الشركات التى تتيح سداد المدفوعات الحكومية المختلفة CPS، بالإضافة إلى تقديم خدمة تحصيل الفواتير من خلال التطبيقات والمواقع الإلكترونية للشركة القابضة لمياه الشرب وشركاتها التابعة، وفق البيان.

كما توفر المنظومة التى سيتم تطبيقها العديد من الخدمات مثل خدمة الاستعلام عن الفواتير وخدمات الدفع والسداد للمتحصلات طوالأيام الأسبوع، بحسب البيانز

وقال محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر إن البنك يسعى جاهداً لتوطين الخدمات التكنولوجية المتطورة فى مختلف تعاملاته بما يضمن مواكبة التطور العالمي؛ حيث إن الخدمات التكنولوجية ضرورة لاستمرارية ريادة الجهاز المصرفى المصري.

وحقق بنك مصر، وفق الإتربي، نسب نمو مرتفعة خلال ٢٠٢٣ بلغت ٩٥٪ من إجمالى قيم محفظة قبول المدفوعات الإلكترونية، بإجمالى عدد ٦٤٠ ألف نقاط بيع وأكثر من ٦ آلاف موقع إلكترونى وأكثر من ٦ ملايين حركة رمز استجابة سريع.

وحققت نقاط البيع نموا بنسبة ٥٣٪ والمواقع الإلكترونية نموا بمعدل ٣٠٠٪ ورمز الاستجابة السريع سجل زيادة بنسبة ١٢٠٪ وفق الإتربي.

وقال المهندس ممدوح رسلان، رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لمياه الشرب إن البروتوكول يأتى تنفيذًا لتوجيهات وزارة الإسكان والمرافق ويراعى الأمان والجودة فى تقديم خدمات الدفع والتحصيل الإلكترونى .

ويأتى ذلك فى سياق الجهود المستمرة للشركة نحو تعزيز التواصل الرقمى مع المواطنين، وتطوير تقنيات الخدمة لتلبية متطلبات العصر.

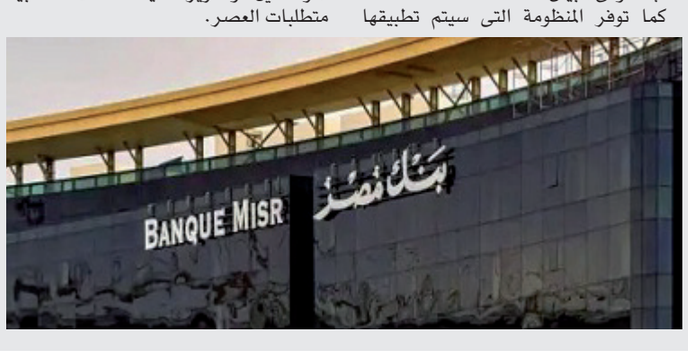

«التجارى الدولى» يربح 29.7 مليار جنيه بنمو 83.4 % فى 2023

كتبت- منال عمر:

أعلن البنك التجارى الدولى CIB مصر زيادة صافى أرباحه بنسبة ٨٣,٤٪ فى ٢٠٢٣ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق لتسجل نحو ٢٩,٦٧ مليار جنيه مدفوعا بنمو صافى الدخل من العائد والأتعاب والعمولات.

وقال البنك فى بيان حول نتائج أعمال ٢٠٢٣، إن صافى الدخل من العائد نما بنحو ٧٠,٩٪ خلال ٢٠٢٣ على أساس سنوى ليسجل نحو ٥٢,٩٣ مليار جنيه- نتيجة ربح البنك من زيادة أسعار الفائدة على القروض.

كان البنك المركزى رفع سعر الفائدة بنسبة ١٣٪ خلال آخر عامين على ٧ مرات منها ٨٪ على ٤ مرات فى ٢٠٢٢ و٣٪ على مرتين فى ٢٠٢٣ ، و٢٪ فى فبراير الجارى ليصل مستوى الفائدة لديه عند مستوى ٢١,٢٥٪ للإيداع و٢٢,٢٥٪ للإقراض.

ويعزز رفع البنك المركزى أسعار الفائدة من زيادة ربح البنك من الفائدة على القروض وخاصة الشركات الكبرى المرتبطة بأسعار الفائدة لدى المركزى «كوريدور»، وفق ما قاله مصرفيون فى وقت سابق لمصراوي.

وزاد صافى الدخل من الأتعاب والعمولات بنسبة ٧٦,٦٪ خلال ٢٠٢٣ على أساس سنوى ليصل إلى نحو ٥,٤٤ مليار جنيه، وفق بيان البنك.

وارتفع إجمالى ودائع العملاء بنسبة ٢٧٪ خلال ٢٠٢٣ على أساس سنوى ليسجل نحو ٦٧٧,٢٤ مليار جنيه بنهاية ديسمبر الماضي.

ونما إجمالى رصيد محفظة القروض المقدمة للعملاء بنسبة ٢١,٣٪ خلال ٢٠٢٣ على أساس سنوى ليسجل نحو ٢٣٥ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣.

ويقدم البنك التجارى الدولى خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار فى مصر من خلال ١٩٣ فرعا و١٥ وحدة مصرفية حتى تاريخ الميزانية.

ويوجد لدى البنك استثمارات فى شركات تابعة البنك التجارى الدولى CIB كينيا بنسبة ١٠٠٪ وشركة دمياط للشحن بنسبة ٤٩,٩٥٪ و التجارى الدولى للتمويل ٩٩,٨٣٪.

وتنظر الجمعية العامة العادية للبنك يوم الاثنين الموافق ٢٥ مارس القادم فى زيادة رأس مال البنك المصدر والمدفوع بنحو ٢٣٦,٥٧٠ مليون جنيه ليصل إلى نحو ٣٠,٤٣١ مليار جنيه، وذلك رهنا بموافقة البنك المركزي، وفق ما قاله فى إفصاح له للبورصة.

إجراءات جديدة من «المركزى» لتفعيل الكريدت كارد بالخارج

كتبت منال عمر:

طالب البنك المركزى البنوك بمراعاة إرسال رسائل نصية للعملاء فى حالة عدم التقدم بالمستندات اللازمة الدالة على سفرهم خارج مصر عند استخدام حدود التعاملات الدولية خلال الفترة المحددة ٩٠ يوما وذلك قبل إيقاف بطاقات الائتمان «كريدت كارد».

وجاء ذلك فى كتاب دورى صادر للبنك المركزى موقع باسم طارق الخولى نائب محافظ البنك لمركزي، شدد فيه بوقف بطاقات الائتمان على العملاء الذين استخدموا البطاقات خارج مصر دون تقديم ما يثبت التواجد بالخارج خلال فترة حدها الأقصى ٩٠ يوما من تاريخ فتح حدود الاستخدام.

وأكد المركزى على إيقاف البطاقة الائتمانية وإدراج العملاء على المنصة المعدة من قبل الشركة المصرية للاستعلام الائتمانى فى هذا الشأن، وكذلك نظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي.

وتلتزم البنوك، وفق التعليمات، بإيقاف استخدام البطاقات الائتمانية فى الخارج للعملاء المدرجين بالتقرير اليومى المعد من قبل الشركة المصرية للاستعلام الائتمانى وفقا للمنصة.

وكذلك عدم إصدار بطاقات ائتمانية جديدة، أو فتح حدود البطاقات القائمة للاستخدام بالخارج للعملاء المدرجين بالمنصة المشار إليها.

وجاءت هذه التعليمات بالإشارة إلى الكتاب الدورى الصادر فى أكتوبر الماضى بشأن ضوابط استخدام بطاقات الائتمان لأغراض السفر للخارج.

د. وليد عباس فى تصريحات لـ«البورصجية»:

«الإسكان» تبنى شراكات جديدة مع القطاع الخاص

المجتمعات العمرانية توافق على ٩٩٪ من طلبات المطورين

٦ مليارات دولار حصيلة بيع الأراضى بآلية التخصيص المباشر خلال عام

التوقيت مناسب لطرح البورصة العقارية.. والعقار مقابل الدولار بشروط

كتبت - صفاء أرناؤوط:

تيسيرات وتسهيلات عديدة ومختلفة تتيحها الدولة للقطاع العقارى الخاص لدعمه ودفعه للأمام باعتباره واحدًا من القطاعات التى تقود التنمية فى مصر، وهو ما أكده الدكتور وليد عباس، نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية لشئون التخطيط والمشروعات والمشرف على مكتب وزير الإسكان، فى تصريحاته لـ«البورصجية».

وأضاف «عباس» أن الدولة تسعى للدخول فى شراكات مع القطاع الخاص، مؤكدًا أن فكرة بيع العقار بالدولار مرحب بها ولكن بشروط تحددها الدولة أبرزها أن تثول القيمة البيعية بالعملة الصعبة لخزينة الدولة.

وحول بيع الأراضى بآلية التخصيص المباشر بالدولار، كشف أن الدولة حققت مبيعات بقيمة مليار دولار خلال آخر شهرين بينما وصل إجمالى حجم المبيعات إلى ٦ مليار دولار خلال عام، وهو ما يعكس الطلب الحقيقى على السوق العقارى المحلي، مشيرًا إلى أن حجم الاستثمارات الكبير الذى ضخته الدولة فى هذا القطاع من خلال تنمية وتطوير مشروعات سكنية سواء بالشراكة او بمفردها على مدار الـ ٩ سنوات الماضية وضعت مصر على خارطة الاستثمارات والمنافسة العالمية.

وكشف«عباس» أن الحكومة المصرية ممثلة فى وزارة الإسكان تسهيلات وتيسيرات للقطاع العقارى وشركات التطوير العقارى وأيضًا قطاع التشييد والبناء فى ظل التحديات الحالية التى يواجهها السوق العقارى خلال الفترة الأخيرة وذلك بهدف دفع العمل بصناعة التشييد والبناء وفتح مشروعات جديدة بما يحقق تطلعات المطورين العقاريين ويساهم فى التوسع العمرانى الذى تستهدفه الدولة ضمن خطتها لزيادة حجم الرقعة العمرانية الحالية والتى تمثلت فى خفض معدلات الفائدة البنكية لقروض الشركات ومد فترات تسليم المشروعات التى لم تكتمل بعد بالإضافة إلى زيادة النسب البنائية للمشروعات وذلك تخفيفًا على الشركات فى ظل حدة الأزمات الحالية.

وأوضح «عباس» أن السوق العقارى شهد خلال الفترة الأخيرة مبيعات قوية من قبل الشركات العقارية نتيجة وجود طلب حقيقى على الشراء وتملك الوحدات السكنية، لافتا إلى أن سوق العقارات فى مصر يعد من أهم الأسواق الموجودة فى المنطقة نظرا لحجم التنمية التى تبنتها الدولة المصرية والتوسع فى إقامة المدن العمرانية الجديدة وبمساحات شاسعة، مؤكدًا أن حجم الاستثمارات والطلب على القطاع العقارى كبير جدًا ولا يعانى من أى ركود فى حركة البيع والشراء فهو قطاع قوى وصامد فى مواجهة الأزمات.

وقال إن هيئة المجتمعات العمرانية تدرس السوق العقارى بشكل جيد وتحدد احتياجاته كما تقوم بدور حيوى لتعديل وتحديث اللوائح والقوانين المنظمة لهذا القطاع لدعم الشركات والقطاع الخاص، مضيفًا أن مسيرة التنمية والتطوير التى تتبناها الدولة المصرية لم تعد مقتصرة على شرق وغرب القاهرة فقط بل أصبحت تشمل صعيد مصر والمدن الساحلية كالعلمين والجلالة ورأس الحكمة.

وحول البورصة العقارية، قال «عباس» أن التوقيت الحالى هو الأنسب لطرح البورصة العقارية حيث سيساهم ذلك فى الإسراع من عملية تسجيل العقارات وبالتالى جذب مستثمرين أجانب من الخارج للسوق العقارى المحلي.

وحول تطبيق قانون الرقم القومى الموحد، قال أن هذا القانون سيوفر للمستثمر كافة المعلومات والبيانات اللازمة له للاستثمار والتطوير بشكل أسرع وسيوفر أيضًا الوقت على المستثمر للبدء فى مراحل تنفيذ مشروعه مشيرًا إلى أن وزارة الإسكان انتهت بالفعل من مشروع الرقم القومى للعقار فى ٢٣ مدينة كمرحلة أولى على رأسها مدينتى الشيخ زايد والعاشر من رمضان.

ووافق مجلس هيئة المجتمعات العمرانية مؤخرًا على حوالى ٩٩٪ من الطلبات المقدمة من المطورين العقاريين بالشسوق المحلى والخاصة بالتيسيرات والتسهيلات لتخطى الأزمات التى شهدها القطاع العقارى من ارتفاع أسعار مواد البناء الأمر الذى أدى لرفع أسعار المشروعات، وذلك وفقًا لما أكده الدكتور وليد عباس.

وطرحت الدولة حوالى ٧٦ مشروعًا بالشراكة مع القطاع الخاص منذ ٢٠١٦ وحتى الآن وهو مايعكس نجاح نظام هيئة المجتمعات القائم على نظام الشراكة مع القطاع الخاص، وذلك لتحقيق تطلعات الدولة فى التنمية أو من خلال المشاركة فى التنمية وإقامة مشروعات ومدن جديدة بنظام الحصة العينية والنقدية، وعلى مدار الـ ٩ سنوات الأخيرة، قامت الدولة بتوفير كافة احتياجات المطورين العقاريين بمختلف مستوياتهم من الأراضى وبكل المدن الجديدة الراغبين فى الاستثمار بها،وذلك وفقًا لتصريحات نائب هيئة المجتمعات العمرانية.

وحول آليات التمويل العقارى للسوق، قال «عباس»، أن التمويل العقارى يعد واحدًا من المقترحات التى تبحثها الدولة خلال التوقيت الحالى وذلك لتوفير التمويل اللازم للسوق لتيسير الإجراءات وتولى المطور طرق التمويل من قبل الشركات المتخصصة، مشيرًا إلى أن أحد الأسباب التى تعيث تنفيذ هذا القانون هو عدم التزام الشركات ببنود القانون، الأمر الذى دفع لاستفادة عدد قليل جدًا من شركات التطوير العقارى من هذا القانون.

وكشف «عباس»، عن وجود وحدة مركزية للحصول على جنسية مصرية من قبل مجلس الوزارات وذلك ضمن التيسيرات التى تتيحها الحكومة لدعم القطاع، وذلك من خلال منح الجنسية للاجانب سواء المقبلين على شراء الوحدات أو الاستثمار بشرط توافر لديهم الخبرة، موضحًا أن البيع بالدولار يعد من أهم المقترحات فى الفترة الحالية شرط الاستفادة من عمليات البيع بزيادة حصيلة الدولة من العملة الأجنبية، فى ظل التيسيرات التى أتاحتها الوزارة بزيادة النسب البنائية وإتاحة تعديل القرار الوزارى والمخطط الخاص بكل مشروع.

---

٢٥ مليار جنيه مبيعاتها فى ٢٠٢٢..

«تطوير مصر» تستهدف تسليم 2000 وحدة خلال العام الحالى

كتبت - صفاء أرناؤوط:

حققت شركة تطوير مصر مليار جنيه مبيعات تعاقدية خلال عام ٢٠٢٣ بنسبة نمو سنوى تجاوزت ٣٠٠٪، لتسجل أعلى مبيعات فى تاريخ الشركة خلال العام الماضي، كما أعلنت عن تسليم ١٥٠٠ وحدة سكنية، وذلك من إجمالى ٢٠٠٠ وحدة جاهزة للتسليم.

وتستهدف تحقيق مبيعات تعاقدية بقيمة ٣٢ مليار جنيه خلال العام الحالى ٢٠٢٤ بمعدل نمو يصل إلى ٣٠٪ مقارنة بالعام الماضي، كما تعتزم إطلاق مراحل جديدة بمحفظة مشروعاتها، وتعزيز حجم محفظة أراضيها عن طريق الحصول على قطع أراضى جديدة فى مناطق مميزة بمختلف وجهات التطوير العقارى الرئيسية إلى جانب زيادة محفظتها من المنتجات الغير سكنية، وذلك وفقًا لبيان صادر عن الشركة.

جاء النمو القوى فى مبيعات الشركة خلال ٢٠٢٣ مدفوعًا بطرح مراحل جديدة من مشروع«ريفرز» السكنى بمدينة الشيخ زايد الجديدة، على مساحة ١٠٠ فدان، مسجلًا مبيعات بلغت ٢,٨ مليار جنيه.

إضافة إلى إطلاق مشروع Salt فى الساحل الشمالى خلال شهر مايو الماضي، والذى حقق أكثر من ٦ مليار جنيه استثمارات خلال عام ٢٠٢٣، وزيادة عدد الوحدات الجاهزة للتسليم لتصل إلى ٢٠٠٠ وحدة، كما نجحت فى تسليم ١٥٠٠ وحدة خلال الـ ١٢ شهرًا الماضية فى مشروعات: «المونت جلالة» وسلمت ٦٥٠ وحدة سكنية، و«فوكا باي» وسلمت ٣٥٠ وحدة سكنية، و«دى باي» وسلمت ١٠٠ وحدة سكنية على البحر مباشرة بعد عامين فقط من إطلاق المشروع، كما سلمت أولى مراحل الشق السكنى فى «بلومفيلدز» بواقع ٤٠٠ وحدة سكنية.

وتعاقدت تطوير مصر مع شركة فودافون مصر، لتقديم خدمات Triple Play فى مشروع بلومفيلدز، وتشمل حلول الإنترنت فائق السرعة، وخدمات التليفون الثابت، والتلفزيون الرقمى IPTV، من خلال كابلات الألياف الضوئية «الفايبر أوبتكس»، كما تعاقدت «تطوير مصر» مع بنك مصر لتقديم حلول المدفوعات الإلكترونية داخل مشروعاتها.

ووقعت تطوير مصر شراكة مع مجموعة نايف الراجحي؛ لتطوير مشروعات عمرانية متكاملة ومنتجعات السياحية بمعايير عالمية فى المملكة العربية السعودية، وذلك تماشيًا مع استراتيجية الشركة فى التوسع فى الأسواق الإقليمية، كما وقعت شركة تطوير مصر، مذكرة تفاهم مع وزارتى الاستثمار والشؤون البلدية والقروية والإسكان لبحث فرص الاستثمار بالمملكة.

«ماونتن فيو»

تحقق 61 مليار جنيه مبيعات خلال 2023

حققت ماونتن فيو للتنمية والاستثمار العقارى مبيعات إجمالية تجاوزت ٦١ مليار جنيه، حيث منطقة شرق القاهرة من تحقيق مبيعات بقيمة ٣٨ مليار جنيه، ثم الساحل الشمالى فى المركز الثانى بمبيعات وصلت إلى ١٤,٣ مليار جنيه، وسجلت مبيعات منطقة غرب القاهرة التى وصلت إلى ٨,٧ مليار جنيه.

وتعتزم الشركة ضخ استثمارات خلال ٢٠٢٤ بقيمة ١٤,٥ مليار جنيه فى ٢٠٢٤ لتنفيذ المشروعات والمراحل التى تم إطلاقها فى المشروعات القائمة كمشروعات iCity القاهرة الجديدة وأكتوبر وMV رأس الحكمة وLVLS و ALIVA.

وتعليقًا على هذا الإنجاز، قال المهندس عمرو سليمان، مؤسس ورئيس مجلس الإدارة التنفيذى للشركة « تمتلك ماونتن فيو خطة استثمارية طموحة خلال العام الجديد باستثمارات إجمالية تصل إلى ١٤,٥ مليار جنيه .

ومؤخرًا أطلقت ماونتن فيو مدينة ALIVA فى مستقبل سيتي، بإجمالى استثمارات تصل إلى ١٤٠ مليار جنيه، وحققت المرحلة الأولى من المشروع مبيعات قياسية تجاوزت ٣٢ مليار جنيه خلال أيام من إطلاقه مما يجعله المشروع الأعلى مساهمة فى مبيعات ٢٠٢٣، ويمتد المشروع على مساحة ٦٣٨ فدان.

«التنمية الحضرية» ينهى المرحلة الأولى من «إعادة إحياء القاهرة التاريخية»

كتبت – صفاء أرناؤوط:

انتهى صندوق التنمية الحضرية من المرحلة الأولى بمشروع إعادة إحياء القاهرة التاريخية وذلك من خلال التعاقد مع عدد من الاستشاريين ذوى الخبرة الكبيرة والمميزة، مؤكدًا أن مناطق القاهرة التاريخية معلنة على قائمة التراث العالمى من قبل اليونسكو منذ عام ١٩٧٩ لما تمثله من قيمة تاريخية إستثنائية سواء على مستوى تراثها المعمارى أو نسيجها العمرانى التقليدى وحرفها اليدوية التى مازالت تنتجها المدينة القديمة.

واكد الصندوق أن كافة الأعمال التى تتم ضمن مشروع إعادة إحياءً القاهرة التاريخية تحافظ على النسيج العمرانى واستمراريته واكتماله وحدود الشوارع التاريخية والحفاظ على الحرف اليدوية، وإعادة البناء بالمناطق الخربة والفضاء وتحسين شبكة الطرق وأماكن الإنتظار، مع الحفاظ وإحترام الأثر وحرم الأثر وفيما يخص منطقة درب اللبانة وما يتم من أعمال تم توثيق حال المنطقة قبل بدء الصندوق فى أعمال إعادة إحياء المنطقة وصور توضح المقترح الذى تم إعداده من قبل الإستشارى والجارى تنفيذه.

واستكر الصندوق فى بيان صادر عنه ما تداولته بعض وسائل الإعلام من مهاجمة مشروع إعادة إحياء القاهرة التاريخية مؤكدًا أنه يتم تطوير المشروع بالتعاون مع استشاريين متخصصين.

وفيما يخص الأعمال التى تتم بمنطقة درب اللبانة وهى أحد المناطق الخمس ذات الأولوية التى ينفذها الصندوق والتى طالتها يد الإهمال لسنوات عديدة فأصبحت كلها عشوائيات وخرابات تحوى العديد من الأفعال الخاطئة.

ويذكر أن منطقة درب اللبانة تقع على مساحة ١٠ أفدنة،وتضم حوالى ١٨٢ منزلًا، و٩ مبانى آثرية، من ضمنها ٣ تم ترميمهم بالفعل من قبل وزارة الآثار وهى «البيمارستان المؤيدي» و«تكية تقى الدين البسطامي» و«بوابة درب اللبانة»، كما تضم جامع المحمودية، وجوهر اللالا، ومسجد قانى باى الرماح، وكذلك بيت المعمار، والذى سكن به المعمارى الكبير حسن فتحي.

منع البيع بمقدم ٥٪ وعدم التقسيط لفترات طويلة..

حلول «مطورى القاهرة الجديدة» لمواجهة غلاء مواد البناء

كتبت – صفاء أرناؤوط:

طالب جمعية مطورى القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية كافة الشركات العقارية بسرعة البدء فى تنفيذ المشروعات فور الإعلان عن طرحها بالسوق وفتح باب البيع بها، بالإضافة إلى الابتعاد عن فترات السداد طويلة الأجل بمقدم يصل إلى ٥٪ فقط لأن الملاءة المالية والتمويل هما أساس استمرارية أى شركة فى ظل الظروف الحالية.

وقال المهندس محمد البستاني، رئيس جمعية مطورى القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية الجديدة، أنه تم الاتفاق داخل الجمعية على عدد من النقاط التى تتناسب مع تحديات المرحلة الحالية وخاصة بعد الارتفاع الكبير الذى شهدته مواد البناء، وخاصة الحديد والأسمنت والمواد المتعلقة بالدهانات والتشطيب، وتمثلت تلك النقاط فى ضرورة التحوط خلال المرحلة الحالية والتوقف عن الظاهرة الخاصة بتقليل نسبة المقدم من أجل البيع.

وأضاف البستانى، لـ«البورصجية»، أن الاستعانة بخبراء متخصصين فى آليات تسعير المشروعات يعد عاملًا أساسيًا لتجنب حدوث أى خسائر فى ظل الارتفاعات المتتالية لأسعار الخامات فى التوقيت الحالي، وكذلك فى دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع، وذلك للحفاظ على المطور والعميل فى نفس الوقت والحفاظ على المصداقية.

وطالب كافة المطورين العقاريين بالسوق المحلى بعدم البيع فى المشروعات الجديدة فى حال عدم توافر خامات لدى المطور من مواد البناء تتناسب مع عدد الوحدات المستهدفة للبيع، بالإضافة إلى ضرورة أن يكون مقدم الحجز يتناسب مع الفترة الحالية والتوقف عن مقدمات الحجز المتمثلة فى ٥٪، و١٠٪، مع التوقف أيضا عن فترات التقسيط الكبيرة التى تم اتباعها خلال الفترة الماضية.

ونصح «البستاني» المطورين بضرورة تقسم أى مشروع على مراحل بيعية لتجاوز تحدى ارتفاعات الأسعار مع سرعة البدء فى المراحل الإنشائية للمشروع عند فتح البيع حتى لا يتعرض المطور لخسارة حال ارتفاع جديد لأسعار مدخلات البناء.

ووجهت جمعية مطورى القاهرة الجديدة، عدة نصائح للعميل تتمثل فى ضرورة أن يتوخى العميل الحذر من العروض الوهمية فى الفترة الحالية، وأن يتوجه للشركات ذات المصداقية والخبرة، والتأكد من سابقة الخبرة الخاصة بالشركة وكذلك الملاءة المالية وقدرتها على التنفيذ والتسليم طبقا للمواعيد المحددة فى العقود المبرمة بيها وبين عملائها.

ونصح البستانى العميل المقبل على شراء بأن يبحث عن وحدة قدراته المادية فضلا عن أنها تتناسب مع احتياجات السوق فى حال الشراء بغرض الاستثمار وإعادة البيع مرة أخرى .

وزير الاتصالات يبحث مع «جوجل» الخطط الاستثمارية..

شمس «مصر الرقمية» تسطع فى «القمة العالمية للحكومات»

«إيتيدا» و«شبكة المشرق العالمية» الإماراتية يتفقان على التوسع فى خدماتها بمصر

كتب: إبراهيم علي

اختتمت أعمال القمة العالمية للحكومات ٢٠٢٤ التى عقدت تحت شعار «استشراف حكومات المستقبل»، فى دبى بمشاركة أكثر من ٢٥ رئيس دولة وحكومة.

وجمعت القمة العالمية للحكومات، ١٢٠ وفدًا حكوميًا وأكثر من ٨٥ منظمة دولية وإقليمية ومؤسسة عالمية، إضافة إلى نخبة من قادة الفكر والخبراء العالميين، وبحضور أكثر من ٤٠٠٠ مشارك.

وشارك الدكتور عمرو طلعت ضمن وفد وزارى برئاسة الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء.

وخلال جلسة نقاشية عقدت تحت عنوان «كيف تطوع الحكومات التطور التكنولوجى فى خدمة المجتمعات؟»، تناولت الجلسة التحديات التى تواجه الحكومات عند تبنى تقنيات جديدة مع الحرص على عدم ترك مجتمعاتها تتخلف عن ركب التقدم، وطرق إيجاد وتيرة متوازنة للتقدم التكنولوجى والاستخدام الأخلاقى للتكنولوجيات الناشئة، والإجراءات التى يجب على الحكومات اتخاذها لتحقيق التوازن بين الضرورة الأخلاقية التى تعزز مشاركة جميع فئات المجتمع والحفاظ على قدرتها التنافسية تكنولوجياً فى المشهد العالمى.

وفى كلمته خلال الجلسة استعرض الدكتور عمرو طلعت تجربة مصر فى تبنى التكنولوجيا لتحقيق التحول الرقمى؛ حيث أوضح الدكتور عمرو طلعت أن منهجية عمل استراتيجية مصر الرقمية التى تم وضعها فى ٢٠١٨ تتبنى نهج شامل للمجتمع بأكمله لدفع التحول الرقمى فى مصر؛ مشيرا إلى أنه تم ربط أكثر من ١٠٠ قاعدة بيانات حكومية ببعضها للوصول إلى صورة رقمية متكاملة للمواطنين بما يساهم فى تقديم الخدمات لهم بشكل أفضل؛ مضيفا أنه تم إطلاق منصة الرقمية والتى تضم قرابة ١٧٠ خدمة حكومية رقمية يتم إتاحتها لجميع المواطنين بيسر وسهولة عبر منافذ متعددة تشمل إلى جانب المنصة كل من تطبيق على الهاتف المحمول، ومكاتب البريد، ومركز اتصال؛ حيث يتم العمل على بناء منصة متكاملة الخدمات تشمل كافة قطاعات الدولة لتقديم خدمات تركز على المواطن.

وأشار الدكتور عمرو طلعت إلى جهود الدولة فى تطوير البنية التحتية الرقمية فى كافة أنحاء الجمهورية؛ منوها إلى مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى المشروع القومى «حياة كريمة» من خلال تنفيذ مشروعات لتطوير البنية التحتية الرقمية وتوصيل خدمات الانترنت فائق السرعة للقرى لخدمة نحو ٦٠ مليون مواطن.

وعلى هامش فعاليات القمة العالمية للحكومات؛ التقى الدكتور عمرو طلعت مع بليس أجويرا إى أركاس نائب رئيس شركة جوجل للأبحاث والرئيس التنفيذى للتكنولوجيا المعنية بالمجتمع والتكنولوجيا، و مارتن روسكى مدير الشؤون الحكومية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشركة جوجل. حيث تم مناقشة مشروعات شركة جوجل فى مصر، كما تم تسليط الضوء على الخطط الاستثمارية للشركة خلال الفترة المقبلة.

كما شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مراسم توقيع اتفاقية تعاون بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا)، و"شبكة المشرق العالمية – Mashreq Global Network " الإماراتية، للتوسع فى خدمات أعمال مركز الشركة فى مصر.

وقع الاتفاقية كلٌ من المهندس أحمد الظاهر، الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا)، و أحمد الشريف، رئيس "شبكة المشرق العالمية" فى مصر، وذلك بحضور الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، و مارك إدوارد، رئيس العمليات بمجموعة المشرق.

وتهدف الاتفاقية إلى توفير ٣٠٠ فرصة عمل للكوادر المصرية المؤهلة على أعلى مستوى موجهة لأنشطة تصدير خدمات الأعمال المصرفية، وذلك خلال مدة الاتفاقية والتى تبلغ ثلاث سنوات.

وبموجب هذه الاتفاقية ستقوم "شبكة المشرق العالمية" بتوسيع عملياتها فى مصر، والتى تتضمن تقديم خدمات تحليل البيانات، وذكاء الأعمال، والتدقيق الداخلي، وإدارة الائتمان، وغيرها من الخدمات المالية والبنكية فى مجالات منها إدارة المخاطر، وإدارة المنتجات، والتى تقوم الشركة بتصديرها من مصر لعملاء بنك المشرق الإماراتي.

من جانبه قال المهندس أحمد الظاهر، الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا): "نحن سعداء بتوقيع الاتفاقية مع "شبكة المشرق العالمية" للتوسع فى عملياتها بمصر، بما يحقق مستهدفات استراتيجية مصر الرقمية لتنمية صناعة التعهيد ٢٠٢٢-٢٠٢٦ من مضاعفة الصادرات الرقمية وخلق فرص عمل كثيفة موجهة للتصدير، حيث إن تنوع الاستثمار الأجنبى فى مجال تصدير الخدمات بنظام التعهيد يعكس ثقة المستثمرين فى القدرات الفنية والمهارات الرقمية للشباب المصري".

وأضاف الظاهر: "مصر تعد من الدول الرائدة فى مجال تصدير الخدمات ولها مكانة مرموقة عالمياً، حيث تتميز عن غيرها من الدول المنافسة بتنوع وجودة الخدمات التى تقوم بتصديرها للعديد من الأسواق وفى مختلف مجالات تكنولوجيا المعلومات، منها: تعهيد خدمات الأعمال التجارية والخدمات المالية والبنكية، والخدمات المُشتركة، وكذلك خدمات تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات المُدمجة، والبحث والتطوير وخدمات تصميم الإلكترونيات وبرمجيات السيارات.

كما شارك الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى جلسة بعنوان "بكل صراحة: أين الحكومات العربية من الذكاء الاصطناعى" ضمن فعاليات الدورة الثالثة لمنتدى الإدارة الحكومية العربية: استشراف مستقبل الإدارة الحكومية العربية"، الذى افتتحه صباح اليوم أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ ويعقد ضمن أعمال القمة العالمية للحكومات ٢٠٢٤ بدبى بالشراكة مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية وذلك بمشاركة نخبة من قادة الحكومات والوزراء وكبار المسؤولين وصنّاع القرار ورواد الفكر والمختصين من الدول العربية لبحث دور الذكاء الاصطناعى فى تطوير منظومة الإدارة الحكومية العربية.

شارك فى الجلسة أحمد الهناندة وزير الاقتصاد الرقمى والريادة بالمملكة الأردنية الهامشية، و حمد عبيد المنصورى مدير عام هيئة دبى الرقمية. أدار الجلسة الدكتور على بن قاسم بن جواد اللواتى رئيس الأكاديمية السلطانية للإدارة بسلطنة عمان.

وخلال الجلسة أكد الدكتور عمرو طلعت أن هناك تفاوت فى مدى جاهزية الحكومات العربية فى الذكاء الاصطناعى؛ مشيرا الى أهمية رصد ما يحدث على الساحة العربية فى هذا السياق.

وذكر الدكتور عمرو طلعت أن هناك فرص هائلة تتيحها تقنيات الذكاء الاصطناعى ينبغى الاستفادة منها فى كافة المجالات مع ضرورة التنبه لمواجهة مخاطر هذه التقنيات المتمثلة فى حيادية البيانات وحيادية الآراء التى تُبنى عليها منظومات الذكاء الاصطناعى خاصة الذكاء الاصطناعى التوليدى والتأكد من كونها تتسق مع قيم وأخلاقيات ورؤى المجتمعات العربية؛ مؤكدا على أهمية أن تضم منظومات الذكاء الاصطناعى كافة الأفكار حتى تصبح قادرة على اكتساب ثقة من يستخدمها.

كما التقى الدكتور عمرو طلعت، ميهايلو يوفانوفيتش وزير الإعلام والاتصالات فى صربيا لبحث تعزيز التعاون بين مصر وصربيا فى مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، على هامش مشاركته فى فعاليات القمة العالمية للحكومات بدبى.

وخلال اللقاء؛ أوضح الدكتور عمرو طلعت الجهود المبذولة لتعزيز تنافسية مصر فى مجال تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات العابرة للحدود فى ضوء تنفيذ استراتيجية مصر الرقمية لتنمية صناعة التعهيد؛ مؤكدا على أن مصر تتميز بتوافر قاعدة عريضة من الكفاءات المتخصصة فى تقديم خدمات التعهيد والتى يمكن أن تعمل فى مجال تصدير الخدمات الرقمية لصالح الشركات الصربية المتخصصة فى تكنولوجيا المعلومات لخدمة عملائها فى الأسواق المختلفة.

بحلول العام المقبل..

10.5 تريليون دولار خسائر عالمية بسبب التهديدات السيبرانية

كتب- ابراهيم على:

أعلنت شركة كونكت بى أس الرائدة فى مجال حلول وأنظمة الدفاع والأمن السيبرانى عن مشاركتها فى المؤتمر السنوى لأمن المعلومات الذى تعقده شركة فورتينت العالمية Fortinet Security Day كراعى بلاتينى للحدث يوم ٢١ من فبراير الجارى بالمتحف المصرى الكبير ، ويعتبر هذا المؤتمر واحدا من ابرز الفعاليات المتخصصة فى مجال مكافحة التهديدات السيبرانية والتى تعقدها شركة فورتينت العالمية فى مصر بمشاركة عدد ضخم من عملائها وشركاء أعمالها فى السوق المصرية .

ويأتى هذا التعاون بين كونكت بى أس وفورتينت فى إطار استراتيجية فورتينت العالمية نحو تعزيز التعاون مع الشركاء المحليين المتميزين وتوسيع نطاق توفير الحلول والخدمات الأمنية المتطورة فى المنطقة.

يستضيف الحدث مجموعة من الندوات والجلسات النقاشية، ومن المتوقع أن يشارك أكثر من ٧٠٠ متخصص فى مجال الأمن السيبرانى من قطاعات عديدة ولقاءات مشتركة مع عدد من صانعى ومتخذى القرار سواء فى القطاع الحكومى أو القطاع الخاص مما يعد فرصة نادرة لتبادل وجهات النظر واستعراض المستجدات فى هذا المجال الحيوى ، كما يتيح هذا الحدث السنوى الفرصة لاستعراض محفظة فورتينت المتكاملة من المنتجات والخدمات.

ومن خلال هذا الحدث، سيتبادل الخبراء التقنيون من فريق شركة فورتينت الأفكار حول أحدث اتجاهات الأمن السيبرانى والتحديات التى من المتوقع أن تواجهها الشركات، كما يستعرضون أيضاً رؤية فورتينت فى هذا المجال وأحدث الأدوات والحلول التى يمكن للشركات استخدامها لمواجهة التهديدات السيبرانية المتطورة باستمرار، ومناقشة سبل مواجهة التحديات المُلحّة للجرائم السيبرانية، والتى من المتوقع أن تؤدى إلى خسائر سنوية تبلغ قيمتها ١٠,٥ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٥ وفقا لتقارير دولية.

وتعقيبا على هذه المشاركة أعرب المهندس أحمد زايد، رئيس قطاع الحلول المتكاملة والأمن السيبرانى فى شركة كونكت بى أس عن سعادته بمشاركة كونكت بى أس فى هذا الحدث الضخم كراعى بلاتينى ، حيث يعد Fortinet Security Day حدثًا رائدًا فى مجال الأمن السيبرانى وسيجمع أكثر من ٧٠٠ متخصص فى مجال الأمن السيبرانى لاستكشاف المستقبل الرقمى وتطور الأمن السيبرانى وتقارب الشبكات والأمن ، مشيرا أن شراكتنا مع فورتينت تعود إلى عدة سنوات حيث تعتبر كونكت بى أس شريك متقدم للشركة العالمية فى السوق المصرية وقد نفذنا مع فورتينت عدد كبير من المشروعات فى القطاع الحكومى والقطاعات الحيوية فى مصر والخليج وأيضا فى القطاع الخاص

وتابع زايد : لقد ساهمت فورتينت لأكثر من عقدين بقوة فى تطور الأمن السيبراني، وذلك من خلال تقديم الحلول الشاملة فى السوق، بالإضافة إلى العديد من الابتكارات فى تقنيات الأمن السيبرانى المستدامة والإطلاع عليها فى ظل المتغيرات العالمية والإقليمية التى تعيشها الدول والتطورات التقنية والسيبرانية القائمة بهدف صد أى هجمات علاوة على استعراض أحدث التطورات فى مجال الأمن السيبرانى ومناقشة التحديات والحلول المستقبلية.

وعن رعاية كونكت بى اس البلاتينية لحدث Fortinet Security Day أشار زايد "رعايتنا لهذا الحدث تعكس التزامنا بتعزيز الوعى بأهمية الأمن السيبرانى وتقديم الحلول الفعالة لمواجهة التهديدات الرقمية المتزايدة فى العصر الحالى ودعم مشروعات التحول الرقمى ، حيث يتعين على الشركات والحكومات والمجتمع التصدى لكافة المخاطر والتهديدات السيبرانية فى عصر الذكاء الاصطناعى وضبط الاستخدام الأخلاقى للذكاء الاصطناعى فى الأمن السيبراني، وإنشاء أُطر حوكمة قوية لهذه الممارسات ."

منتدى القادة البريديين الأول للمنطقة العربية بعمان..

تجربة البريد المصرى فى التحول الرقمى ترسم مستقبل العمل العربى

كتب: أسامة محمد

شارك البريد المصرى فى منتدى القادة البريديين الأول للمنطقة العربية الذى استضافته سلطنة عمان بالعاصمة مسقط، بالتعاون مع المكتب الدولى للاتحاد البريدى العالمي، بمشاركة رؤساء الإدارات البريدية العربية من ١٨ دولة عربية، ومساهيكو ميتوكي، المدير العام للمكتب الدولى للاتحاد البريدى العالمي، وماريان أوزفلد، نائب المدير العام، وخبراء من المكتب الدولى فى مجال الرقمنة.

وقال الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة البريد المصري: إن جلسات المنتدى تحمل أهمية خاصة، حيث إنها تناولت العديد من الموضوعات الهامة التى تخص مستقبل العمل البريدى العربى وعرض تجارب البلدان العربية فى تطبيق التحول الرقمى والابتكار على الإدارات البريدية، بالإضافة إلى مناقشة التحديات التى تواجه العمل البريدى العربى فى ظل التحديات الإقليمية والعالمية التى تواجه القطاع البريدي، وكيفية التغلب عليها، وتقديم حلول وخدمات مبتكرة لخدمة المواطنين فى جميع البلدان العربية.وخلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى، التى تأتى تحت عنوان "الاقتصاد الرقمى وقطاع البريد"، بمشاركة الدكتور على الشيذاني، وكيل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، بسلطنة عمان، وبسام السرحان، رئيس مجلس مفوضى هيئة تنظيم الاتصالات، بالمملكة الأردنية الهاشمية، وموتوا موثوسي، مدير التنمية والتعاون بالاتحاد البريدى العالمي، وأدار الجلسة سيفا سوماسوندرام، مدير السياسات والتنظيم والأسواق بالاتحاد البريد العالمي؛ استعرض الدكتور شريف فاروق رئيس مجلس إدارة البريد المصري، تجربة نجاح البريد المصرى فى التحول الرقمى والشمول المالى فى جمهورية مصر العربية والاستثمارات التى قام بها البريد المصرى فى تطوير البنية التكنولوجية الرقمية، ودعم إستراتيجية الحكومة المصرية فى تعزيز التجارة الإلكترونية، وخدمات الحكومة الإلكترونية، وتطبيق الشمول المالى إلى جانب دور البريد المصرى ومشاركته كلاعب رئيسى فى الوصول إلى خدمات الاقتصاد الرقمى وتقديم العديد من الخدمات الحكومية، وتحويل مكاتب البريد إلى مراكز خدمة متكاملة تعزز النمو الاقتصادى المستدام، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على أحدث المنتجات والخدمات الرقمية التى من المقرر أن يطلقها البريد المصرى خلال الفترة المقبلة.

وأضاف الدكتور شريف فاروق، أن مشاركة البريد المصرى فى مثل هذه الاجتماعات تأتى بهدف تعزيز دوره الريادى وتعزيز سبل التعاون على مستوى المنطقة العربية بما يسهم فى نقل وتبادل الخبرات فى مجالات تقديم الخدمات البريدية واللوجستية إلى كافة البلدان الشقيقة، إلى جانب بحث فرص الاستثمار المشتركة.

واجتمع الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة البريد المصري، مع الشيخ إبراهيم بن سلطان الحسني، الرئيس التنفيذى لشركة بريد عُمان؛ لاستعراض سبل تعزيز أوجه التعاون المشترك بين مصر وعُمان فى ضوء مذكرة التفاهم التى وقعها الجانبان الشهر الماضى بهدف تبادل الخبرات وتعزيز سبل التعاون فى مجال الخدمات البريدية واللوجستية والتجارة الإلكترونية، وتبادل خدمات الدفع البريدية الإلكترونية وإصدار الطوابع المشتركة وكيفية تنفيذ بنود هذه المذكرة بما يحقق مصلحة المواطنين بالبلدين الشقيقين.

كما عقد الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة البريد المصرى – على هامش فعاليات المنتدى؛ العديد من الاجتماعات الثنائية لمناقشة تعزيز سبل التعاون المشترك مع كل من مساهيكو ميتوكي، المدير العام للمكتب الدولى للاتحاد البريدى العالمي، وهاشم الحاج، المنسق المسئول عن المنطقة العربية وعن إدارة مخاطر الكوارث بالمكتب الدولى للاتحاد البريدى العالمى لاستعراض ملامح الإستراتيجية البريدية العالمية للمنطقة العربية ٢٠٢٦-٢٠٢٩ وتكاملها مع خطة التنمية الإقليمية للمنطقة العربية عن ذات الفترة، بالإضافة إلى نشر تجربة النجاح المصرية فى مختلف المجالات على الإدارات البريدية العربية والإفريقية.

واستعرض الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة البريد المصري، خلال فعاليات المنتدى فى جلسة المائدة المستديرة لرؤساء الإدارات البريدية العربية؛ أهم النتائج التى تم الاتفاق عليها خلال المنتدى وتحديد العناصر الرئيسية لتطبيق التحول الرقمى وتنويع الخدمات البريدية فى المنطقة العربية.

بعد إصابة ملك بريطانيا بالسرطان

العرش والثروة فى انتظار «الأمير وليام»

كتبت: دعاء سيد

شكل إعلان إصابة الملك تشارلز، ملك بريطانيا بالسرطان حالة من الصدمة حول العالم، وبخاصة وأنها ستلقى بظلالها على العائلة الملكية بكل تأكيد وتتأثر العائلة بشكل كبير فى الفترة القادمة جراء غياب الملك عن المشاركة فى المحافل العامة.

وكان قد أعلن قصر باكينجهام إنه تم تشخيص الملك تشارلز بالسرطان بعد إجراء عملية جراحية منفصلة متعلقة بتضخم البروستاتا، وأضاف القصر فى بيان أن الملك تشارلز لا يزال إيجابيًا بشأن علاجه ويتطلع إلى العودة إلى الخدمة العامة الكاملة فى أقرب وقت ممكن.

وبالرغم من أن البيان الصادر عن قصر باكنجهام لم يعط أى إشارة واضحة إلى أن تشارلز ينوى التنحي، إلا أنه تسبب فى كثرة التساؤلات حول دوره المستقبلي.

وسرعان ما بدأت الصحف العالمية فى وضع سيناريوهات فى حالة وفاة الملك تشارلز أو عند تنازله عن العرش بسبب حالته الصحية، ومن المعروف أن نجله الأمير ويليام هو التالى فى ترتيب ولاية العرش.

وفقًا لصحيفة «يو إس توداي»، فإنه فى حالة التنازل عن العرش، أو وفاة الملك الحالي، سيتخذ الملك الجديد ويليام كل القرارات، وسيكون كل شيئًا متروكًا له.

هذا بالنسبة لتولى المسئوليات، ولكن يمتلك تشارلز ثروة هائلة، قدرتها صحيفة «صنداى تايمز» البريطانية فى أبريل من العام الماضي، بأنها تتخطى ٧٠٠ مليون دولار، مما يجعله أكثر ثراء من والدته الراحلة الملكة إليزابيث الثانية.

ولم تأتى ثروة الملك تشارلز فقط من الميراث من والدته الملكة إليزابيث الراحلة، بل بفضل إدارته الناجحة لأعمال دوقية كورنوال التى كان يديرها.

وكانت قد بلغت ثروة إليزابيث الثانية الشخصية حوالى ٣٧٠ مليون جنيه استرلينى عام ٢٠٢٢،

وبالنسبة للممتلكات العقارية، امتلكت الملكة إليزابيث قصر بالمورال و قصر ساندرينجهام، وهم حاليًا فى حوزة تشارلز، وتمتلك الملكة أيضًا محفظة كبيرة من الأسهم ومجموعة طوابع ملكية تقدر قيمتها بنحو ١٠٠ مليون جنيه استرليني، كما انتقلت جواهر التاج الشهيرة التى تقدر قيمتها بنحو ثلاثة مليارات جنيه استرليني، من الملكة إلى تشارلز.

وعند اعتلاء تشارلز عرش بريطانيا، فإنه ورث دوقية لانكستر، المملوكة للعائلة الملكية منذ العصور الوسطى، والتى درّت خلال السنة الضريبية ٢٠٢١ حوالى ٢٤ مليون جنيه استرليني.

ويستفيد تشارلز أيضًا من منحة سنوية تسمى «المنحة السيادية» من الخزانة العامة، والتى تحددت بنسبة ١٥ ٪ من عائدات إرث التاج، والتى تشمل خصوصًا ممتلكات عقارية وأيضًا مزرعة ضخمة لطاقة الرياح، وتصب إيراداته فى الخزانة العامة منذ قانون صادر عام ١٧٦٠.

ولدى الأمير تشارلز والدان من زوجته الراحلة الأميرة ديانا وهم الأمير هارى ووليام وهو متزوج حاليًا أيضًا من كاميلا التى من المتوقع أن تحتفظ بلقب «الملكة» حال وفاة الأمير تشارلز، أما بالنسبة للمكان الذى ستعيش فيه، فمن المرجح أن يكون واحدًا من عدد من المساكن الملكية.

وعلى الجانب الأخر، بدأ الأمير وليام بالفعل ممارسة مهام والده الملكية الأسبوع الماضي، باستضافة حفل تنصيب فى قلعة وندسور، حيث قام بتوزيع أكثر من ٥٠ تكريما نيابة عن الملك تشارلز الثالث الذى أعلن إصابته بمرض السرطان، ومن المرجح أن يتم استدعاء أمير ويلز لقيادة العائلة فى خدمة يوم الكومنولث السنوي، وهو احتفال أساسى فى التقويم الملكى الذى سيقام فى كنيسة وستمنستر يوم ١١ مارس المقبل.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

18-2-2024
NO.314

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

عرض لا يرد لمحمد صلاح..

«كنوز اتحاد جدة» تحت أقدام «الملك المصرى»

كتب - عادل حسن:

تواصل الأندية السعودية جهودها من أجل التعاقد مع النجم المصرى محمد صلاح، وقد أبدى نادى إتحاد جدة تمسكه بحظوظه فى التعاقد مع نجم ليفربول، خلال الميركاتو الصيفى المقبل.

وسبق أن أجرى اتحاد جدة، عدة محاولات لحسم صفقة الفرعون المصرى فى الصيف الماضي، لكنها لم تكلل بالنجاح.

وأشارت إلى اتحاد جدة يجهز عرضا ضخما بقيمة ٢٣٥ مليون يورو لإقناع ليفربول بالتخلى عن صلاح.

وإذا وافق الريدز، سيصبح صلاح، أغلى صفقة انتقال على الإطلاق فى تاريخ كرة القدم، متفوقا على مبلغ ٢٢٢ مليون يورو الذى دفعه باريس سان جيرمان مقابل ضم نيمار فى ٢٠١٧.

ويرتبط محمد صلاح بعقد مع ليفربول حتى صيف ٢٠٢٥، وذكرت عدة تقارير مؤخرا بأن الريدز يحاول تحصين النجم المصرى بعقد جديد.

وكشفت «ذا أتلتيك» أن راتب صلاح مع اتحاد جدة سيكون ٨٥ مليون يورو، أى ٤ أضعاف الراتب الذى يتقاضاه حاليا فى الدورى الإنجليزى الممتاز.

ذكر تقرير صحفى إنجليزى أن نادى ليفربول يستعد لتجديد عقد نجمه المصرى محمد صلاح، خلال الفترة المقبلة.

ويمتد عقد محمد صلاح مع ليفربول حتى صيف عام ٢٠٢٥، وسط أنباء تفيد برغبة بعض الأندية السعودية فى الحصول عليه.

وكان الملك المصرى قريبا من الانتقال لصفوف اتحاد جدة فى الصيف الماضي، لكن إدارة ليفربول تمسكت ببقاء اللاعب.

وبحسب شبكة «فوتبول إنسايدر»، فإن ليفربول يعمل حاليا على تمديد عقد صلاح، لقطع الطريق على الأندية السعودية الراغبة فى ضمه.

ويعد صلاح، صاحب أعلى راتب فى ليفربول، بعد تجديد عقده عام ٢٠٢٢، حيث يتقاضى ٣٥٠ ألف جنيه إسترلينى كراتب أسبوعي.

وأشار التقرير إلى أن مسئولى ليفربول يشعرون بالتفاؤل بشأن إمكانية بقاء صلاح لفترة أطول، رغم العروض المغرية المنتظرة من الدورى السعودي.

كشف موقع «فوتبول إنسايدر» الشهير أن ليفربول الإنجليزى قرر تقديم عرض لتجديد عقد نجمه محمد صلاح، فى الوقت الذى نصح فيه أسطورة النادي جون بارنز مسيرته بالتعاقد مع بيدرو نيتو لاعب وولفرهامبتون ليكون بديلاً عن الهداف المصري.

ويرتبط صلاح بعقد مع ليفربول حتى نهاية الموسم المقبل، وكانت مسألة بقائه مع الفريق الصيف الماضى محل شك، بعدما ترددت أنباء حول تلقيه عرضاً من اتحاد جدة للتعاقد معه، قبل أن يبقى مع فريقه الحالى فى نهاية المطاف.

وقال الموقع المعروف: ليفربول واثق تماماً من بقاء الثلاثى محمد صلاح وفيرجيل فان دايك وترنت ألكسندر أرنولد، إذ ينوى تقديم عروض تجديد لاستمرارهم مع المدرب الجديد الذى سيخلف الألمانى يورغن كلوب نهاية الموسم الجاري.

وتصرف ليفربول خلافاً لنصيحة أسطورته جون بارنز الذى رشح الرتغالى بيدرو نيتو للحلول مكان محمد صلاح، إذ قال الإنجليزى الدولى السابق لموقع « مای بيتنغ سايتس»: لطالما كنت معجباً ببيدرو نيتو، وأنصح بالتعاقد معه لأنه لاعب يناسب ليفربول ويشبه محمد صلاح، سريع ويلعب بشكل مباشر نحو المرمى.